مصر . دائماً

الرقابة الإدارية

الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد
EACA

ضمير الوطن

هيئة الرقابة الإدارية / الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد

مركز بحوث ودراسات منع ومكافحة الفساد

العدد الثالث - ديسمبر 2022

ضمير الـــوطن

العدد الثالث- ديسمبر ٢٠٢٢

مجلة ثقافية دورية متخصصة
تصدر عن الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد
إعداد
مركز بحوث ودراسات منع ومكافحة الفساد

السيد اللواء/ عمـرو عــادل
رئيس هيئة الرقابة الإدارية
رئيس مجلس إدارة الأكاديمية

إشراف عام
وكيل أول / خالد عبد الرحمن
مساعد رئيس هيئة الرقابة الإدارية لشئون
الأكاديمية والتعاون الدولي
وعضو مجلس الإدارة

رئيس التحرير
وكيل د. / محمد سلامة
مدير الأكاديمية ومقرر مجلس الإدارة

ساهم فى التحرير:
عميد/ شريف رمزى

المستشار الإعلامى
د. سامى عبد العزيز

المستشار الصحفى
أحـمـد أيــوب

جرافيك:
مصطفى سعيد

الاصدار الرقمى الالكترونى
باللغة العربية

Digital Edition
English version

L' Édition numérique
version française

مصر . دائماً

الأكاديمية الوطـنيـة
لمكافحة الفســاد
EACA

2023

الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد
تهنئ الشعب المصرى العظيم
بمناسبة العام الميلادى الجديد

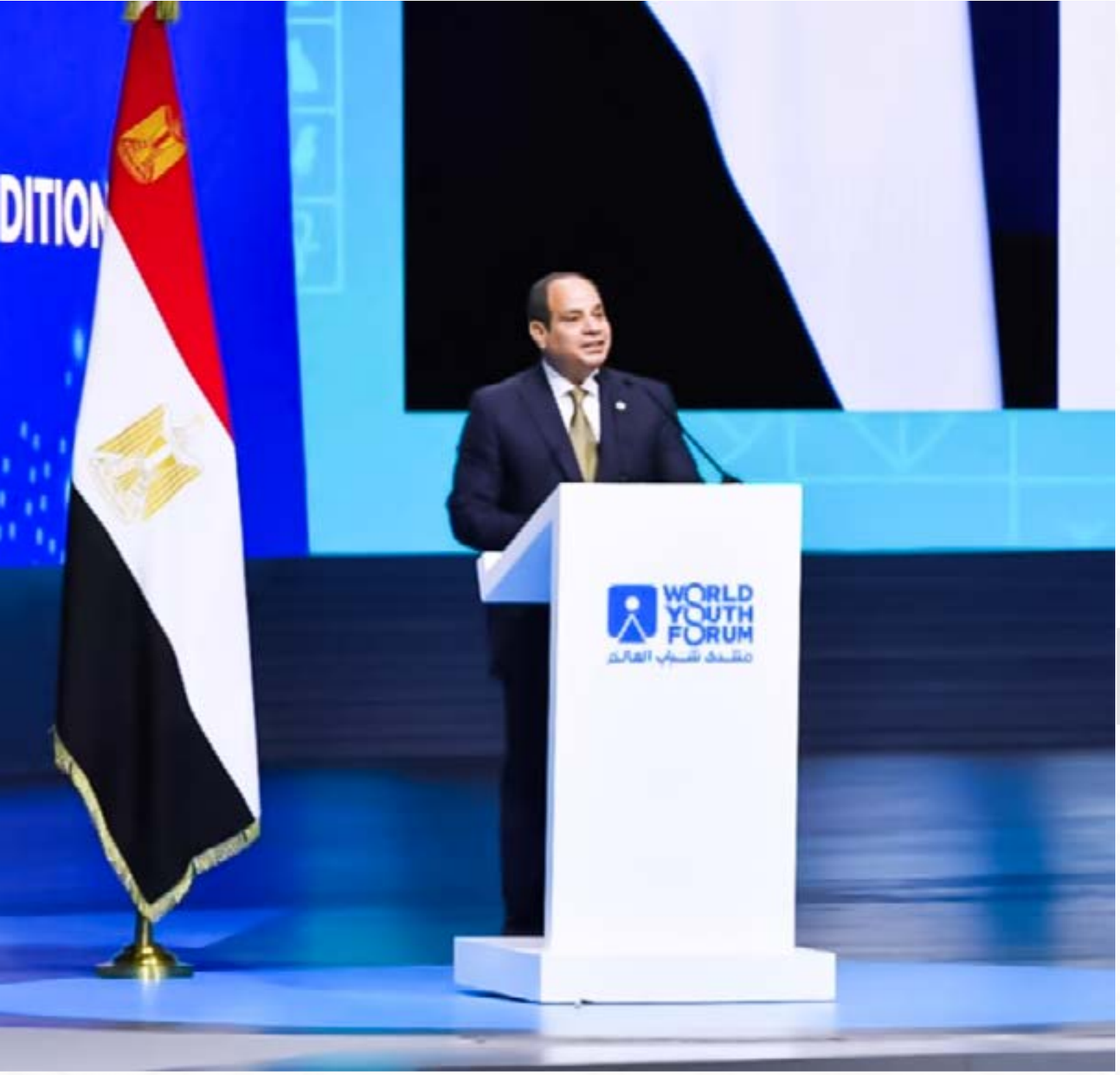

إن الفساد قرين للإرهاب
وأن توجه الدولة المصرية هو مكافحة الفساد
وإعطاء الفرصة للشرفاء والمخلصين فقط،
للعمل من أجل هذه الدولة
التى لا تتحمل فقط إلا العمل

الرئيس

عبدالفتاح السيسى

منتدى شباب العالم ٢٠٢٢

مبنى هيئة الرقابة الإدارية بالعاصمة الإدارية الجديدة

المحتوى

CONTENT

معركة الوعى
فى مواجهة الفساد
اللواء / عمرو عادل
رئيس هيئة الرقابة الادارية
12

التصدى للفساد
فى أوقات الطوارئ والأزمات
وكيل د/ محمد سلامة
مقال رئيس التحرير
14

حصاد الأكاديمية الوطنية فى شهور
24

الجهود الدولية لمكافحة الفساد
36

وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
قراءة فى استراتيجية مصر لمواجهة الجريمة الأخطر عالمياً
المستشار / أحمد سعيد خليل
16

دور الدولة وضمير الوطن
أ.د/ أشرف العربي
20

القانون المصرى وحماية المال العام
وكيل أول/ هشام حسين
22

بأيدينا أن نتصدى للفساد
كريستينا ألبرتين
28

أيادى التنمية المصرية فى قلب القارة الإفريقية
االسفير/ هشام المقود
30

الرقابة الإدارية رئيسا لاتحاد هيئات مكافحة الفساد الافريقية
وكيل د/ خالد سعيد
32

التغيرات المناخية.. مصر بين مواجهة التحدى الصعب.. واستثمار الفرص الواعدة
د/ إيناس أبو طالب
38

عملية الخرطوم
فى مواجهة جرائم الهجرة غير الشرعية
ملف العدد
40

أدوات إنفاذ القانون المتطورة لمواجهة الهجرة غير الشرعية
السفير/ إيهاب بدوى
44

الحاجة إلى التعاون الدولى (حالة النمسا)
مارتينا بيـرجـر
46

صدر العدد الأول لمجلة ضمير الوطن
كأول إصدار ثقافى متخصص
فى مجال مكافحة الفساد
والعلوم ذات الصلة

صدر العدد الوثائقى لمجلة ضمير الوطن متضمنًا
وقائع الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف
باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
بشرم الشيخ (مدينة السلام)
خلال الفترة من ١٣ - ١٧ ديسمبر ٢٠٢١

صدر العدد الثانى لمجلة ضمير الوطن وتضمن العدد مجموعة من الملفات الهامة وهى :
-الاستراتيجية والأمن القومى وإدارة الازمات
-الإطار التنظيمى والقانونى لمكافحة الفساد
-أخلاقيات ومهارات القيادة
- الحوكمة واستخدام البيانات والمعلومات

تعرف على
رئيس هيئة الرقابة الإدارية

وتتواصل مسيرة العطاء

الرقابة الإدارية تحتفل بتسليم وتسلم رئاسة الهيئة

الوزير عمرو عادل يتسلم رئاسة هيئة الرقابة الإدارية من الوزير حسن عبدالشافى أحمد رئيس الهيئة السابق

خلال حفل تسليم وتسلم رئاسة هيئة الرقابة الإدارية ، اجتمع السيد الوزير عمرو عادل رئيس هيئة الرقابة الإدارية والسيد الوزير حسن عبد الشافى أحمد رئيس الهيئة السابق بحضور السادة قيادات وأعضاء الهيئة وفق تقليد تسليم وتسلم رئاسة الهيئة ، وفى كلمته أعرب السيد اللواء حسن عبد الشافى أحمد عن امتنانه لفترة رئاسته للهيئة وما لمسه من جهد أبنائها وجديتهم فى أداء مهام وظيفتهم بالأمانة والصدق لصون مقدرات الوطن والحفاظ على المال العام ، كما أبدى سيادته الشكر على ثقة القيادة السياسية بتوليه مهمة قيادة الهيئة خلال الفترة السابقة وبدورها الحيوى فى دعم مؤسسات الدولة المصرية، وإتاحة الفرصة له لاستكمال خدمة الوطن فى موقع وظيفى آخر بتعيينه مستشاراً لرئاسة الجمهورية.

ومن جانبه أعرب السيد الوزير عمرو عادل رئيس هيئة الرقابة الإدارية عن عميق الشكر لفخامة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسى على ثقته الغالية بتكليفه برئاسة هيئة الرقابة الإدارية وجدد لسيادته العهد على بذل قصارى الجهد لدعم الجهاز الإدارى للدولة والحفاظ على مقدرات الوطن واستكمال مسيرة التنمية ، وفى نهاية الحفل أهدى سيادته درع هيئة الرقابة الإدارية للسيد الوزير حسن عبد الشافى أحمد تقديراً وعرفانًا لجهود سيادته خلال فترة توليه رئاسة الهيئة فى العديد من المجالات ، متمنياً التوفيق لسيادته فى مهمته الجديده بصدور قرار السيد الرئيس بتعيينه مستشاراً برئاسة الجمهورية .
واختتمت فعاليات الحفل بصورة تذكارية مع قيادات الهيئة وأبنائها.

معركة الوعى فى مواجهة الفساد

اللواء/ عمرو عادل
رئيس هيئة الرقابة الادارية

يمتد تاريخ الدولة المصرية للتصدى للفساد وأسبابه فى العصر الحديث لعقود طويلة وقد تبلورت هذه الفكرة بقيام ثورة يونيو ١٩٥٢ فشهدت فترة الستينات من القرن الماضى إنشاء وإعادة تنظيم العديد من الجهات العاملة فى مجال التصدى للفساد بكافة أشكاله المالى والإدارى وغيرها من خلال أجهزة رقابية عامة وتخصصية حيث تم إنشاء هيئة الرقابة الإدارية فى عام ١٩٦٤ بموجب القانون رقم ٥٤ ليعطى لها الصلاحيات الواسعة للتصدى لجرائم الفساد ومواجهة الممارسات الفاسدة من خلال «بحث وتحرى أوجه القصور فى العمل والإنتاج بما فى ذلك الكشف عن عيوب النظم المالية التى تعرقل السير المنظم للأجهزة العامة واقتراح وسائل تلافيها».

ومضة مُضيئة فى تاريخ الوطن

وقد كان الشعب المصرى مع موعد للبدء فى مرحلة جديدة فارقة فى تاريخ الوطن فى يوم ٣٠ يونيو ٢٠١٣ عام حيث بدأ عهد جديد مبنيٌ على أسس المكاشفة والمواجهة والعمل والتضحية وهى مبادئ استقرت وتنامت فى عهد الرئيس عبد الفتاح السيسى منذ أن اختاره الشعب وفوضه لاجتثاث جذور الإرهاب المقيت والانطلاق نحو التحديث والتطوير فى كافة المجالات والأمل فى تحقيق غدٍ أفضل لوطننا الغالى مصر.

وقد مضت الدولة المصرية فى تنفيذ العديد من الاستراتيجيات فى مختلف المجالات وفق نهج علمى وموضوعى وقد تضمنت ضمن مبادئها وغاياتها إعلاء قيم تناهض الفساد كالنزاهة والشفافية وإعلاء قيمة المصلحة العامة ومكافحة التمييز بين فئات المجتمع المختلفة مما يرسخ لعمل جهات الدولة على المواجهة الفاعلة للممارسات الفاسدة من أجل بلوغ المكانة المستحقة والمقدرة لها فى المنطقة العربية والقارة الإفريقية بل وعلى المستوى الدولى والتى عمقتها عبقرية جغرافية المكان والتاريخ الراسخ كإحدى أقدم الحضارات فى تاريخ البشرية لتتكامل تلك الخطط الطموحة فى سبيل تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠».

مكافحة الفساد واجب دستورى

وقد شهدت غايات التصدى للفساد تطوراً هائلاً خلال تلك الفترة حيث تضمن الدستور المصرى الصادر عام ٢٠١٤ فى الفرع الثانى من الفصل الحادى عشر - الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية بالمواد من ٢١٥ وحتى ٢٢١ عدداً من القواعد المنظمة لتعزيز قدرات الدولة والأجهزة الرقابية لمكافحة الفساد حيث منح الدستور الجهات الرقابية الشخصية الاعتبارية والاستقلال الفنى والمالى والإدارى - المادة ٢١٥ - كما صار الالتزام بمكافحة الفساد نصاً دستورياً واجب التطبيق والنص على وجوب وضع ومتابعة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد - المادة ٢١٨ - حيث قامت هيئة الرقابة الإدارية من جانبها بالمشاركة مع مختلف الجهات فى وضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بنسختيها ٢٠١٤ - ٢٠١٨، ٢٠١٩ - ٢٠٢٢ والقيام بمتابعة تنفيذ أهدافها المتعددة حيث حققت النسخة الأولى من الاستراتيجية نجاحات متميزة وبإطلاق النسخة الثانية تم معالجة التحديات التى ظهرت والتى كان أبرزها صعوبة قياس التقدم المحرز فى التنفيذ وإمكانية قياس ما تم إنجازه من خلال مقارنة الأهداف المخططة مع تحقيق المستهدفات وقد تكللت تلك الجهود من خلال المتابعة الدورية لفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسى حيث وجه سيادته بنشر نتائج متابعة العام الثانى واتاحتها للكافة مما يعزز قيم المكاشفة والإتاحة وتم نشر نتائجها على موقع الهيئة وعبر وسائل الاعلام المختلفة فضلاً عن توزيعها على فئات المواطنين المختلفة بصورة مباشرة ضمن مشاركة الهيئة بمعرض القاهرة الدولى للكتاب فى دورته رقم ٥٣.

التعاون الدولى من أجل محاربة الفساد

يشكل التعاون الدولى فى مجال مكافحة الفساد أهمية خاصة لان الدولة المصرية ليست بمعزل عن العالم خلال هذه المواجهه حيث تتحقق خسائر بمليارات الدولارات بسبب الفساد بمختلف الدول فى ظل غياب الشفافية وقيمة النزاهة مما يؤثر على خلق الفرص للكيانات الاقتصادية والمستثمرين المحليين والأجانب و عدم تحقيق العدالة فى تقديم الخدمات للمواطنين والنتيجة الحتمية فى هذه الحالات إضعاف التنمية لأقل معدلاتها ...

لذا عززت هيئة الرقابة الإدارية من قدراتها على التواصل دولياً مع مختلف الدول والجهات الأممية والإقليمية المتخصصة فى محيطها الحيوى لتحقيق التعاون البناء فى هذا المجال فنظمت فعاليات مؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فى دورته التاسعة (COSP9) بمدينة شرم الشيخ حيث شارك فى الدورة التى استمرت على مدى خمسة أيام خلال شهر ديسمبر ٢٠٢١ ما يزيد عن ١٥٠ دولة سواء بالحضور أو افتراضياً من خلال وسائل الاتصال الإلكترونية وبمشاركة ٥ رؤساء دول ألقوا كلماتهم بتقنية التواصل عن بعد ، بخلاف الوزراء المعنيين ورؤساء هيئات مكافحة الفساد والمنظمات والجمعيات ومختلف الخبراء الدوليين وتكللت جهود الهيئة عن الجانب المصرى بترأس الدورة الحالية للمؤتمر ولعامين قادمين وصدور اعلان شرم الشيخ حول تعزيز التعاون الدولى فى مجال منع الفساد ومكافحته فى أوقات الطوارئ والتصدى للازمات والتعافي منها.

فضلا عن انتخاب مصر لتولى رئاسة اتحاد هيئات مكافحة الفساد الافريقية فى شهر يونيو ٢٠٢٢ بدولة بوروندى إلى جانب العديد من المشاركات والأنشطة الدولية والإقليمية الأخرى.

معركة الوعى لمواجهة الفساد

واذا كانت أجهزة انفاذ القانون وبمساندة الدور الرقابى لسلطات الدولة وبمشاركة الجهات الإدارية المختلفة يسعون لتحقيق المواجهة المباشرة والفاعلة مع مظاهر الفساد فإن المعركة الحقيقية والمؤثرة هى تحقيق فكرة منع الفساد والوقاية منه والتى لن تتحقق الا من خلال نشر الوعى العام بخطورة الفساد وكيفية تحقيق ثقافة مجتمعية لمواجهته وهو الدور الذى وعته الهيئة فبرز من خلال وضع وتنفيذ العديد من الأهداف الاستراتيجية فضلاً عن الجهود المتواصلة التى تبذلها الاكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد من خلال عقدها للدورات التدريبية وإقامة الندوات والفاعليات والتواصل المستمر مع الفئات المختلفة من المواطنين كالشباب والمرأة والقادرين باختلاف إلى جانب موظفى الدولة من جميع الجهات وممثلى القطاع الخاص والعمل الأهلى إلى جانب دورها الأساسى لتنمية قدرات الأعضاء والعاملين بالهيئة وكذلك أعضاء أجهزة انفاذ القانون المختلفة.

شهدت غايات مكافحة الفساد تطوراً هائلاً خلال تلك الفترة حيث صار الالتزام بمكافحة الفساد نصاً دستورياً واجب التطبيق كما نص الدستور على وجوب وضع ومتابعة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

إطلاق الاستراتيجية الثالثة لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠

وانطلاقًا من عقيدة راسخة لدى الدولة المصرية وعازمة على التصدى للفساد بكافة أنواعه وصوره وأشكاله ورؤية واضحة لدرء مخاطر الفساد عن المساس أو التأثير على جهود التنمية، وضعت هيئة الرقابة الإدارية وعلى مدار ٨ سنوات كاملة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد — كما سبق وأشرنا - بالتعاون مع جهات إنفاذ القانون، الوزارات، المحافظات، الجامعات، الى جانب القطاع الخاص، والمجتمع المدنى كأعضاء فاعلين باللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته حيث قامت كل هذه الأطراف بدورها ، لإطلاق وتنفيذ الاستراتيجية بداية من المرحلة الأولى مرورًا بالمرحلة الثانية وقد اكتمل تنفيذ النسخة الثانية من الاستراتيجية عن هذا العام ٢٠٢٢ لتبلغ نسبة التنفيذ ٨٦٪ وجارى الاعداد لنشر تقرير تفصيلى يشرح نتائج التنفيذ تحقيقًا للشفافية ، وبرعاية رئاسية داعمة تم إطلاق المرحلة الثالثة من الاستراتيجية (٢٠٢٣-٢٠٣٠) لتتزامن مع نهاية الخطة الاستراتيجية طويلة المدى للدولة من خلال تحقيق «رؤية مصر ٢٠٣٠».

ختامنا وعد

نعاهدكم بأن نواصل مسيرة العطاء من أجل وطن غالى وشعب عظيم

٦ مبادئ و ٥ أهداف للاستراتيجية الوطنية الثالثة

التصدى للفساد فى أوقات الطوارئ والأزمات

وكيل د/ محمد سلامة
رئيس التحرير

اثناء انعقاد أحد ورش العمل التى ضمت أعضاء هيئة التدريس والخبراء بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد تطرقت المناقشات إلى ما تم اتخاذه من إجراءات استثنائية لاستمرار العملية التدريبية بالأكاديمية فى ظل جائحة كورونا وهل هناك مدعاه لاستمرارها خلال الفترة القادمة.. وتوسعت المناقشات لمحاولة الإجابة عن عدد من الأسئلة ...فهل تتأثر إجراءات مكافحة الفساد بسبب الظروف الاستثنائية؟ وكذلك اعمال تنفيذ استراتيجيات الدولة المصرية؟، وما مدى تأثر نتائج تحقيق أهداف التنمية المرجوة فى عديد المجالات خلال الفترة مقارنة بالفترة التى كانت قبل الجائحة؟، وهل يفترض ان يتم وضع هذه الاستراتيجيات وأسلوب تنفيذها باعتبار «اعتيادية» الظروف المحيطة بها وكونها مهيئة للتنفيذ وفى أجواء سياسية واقتصادية واجتماعية مستقرة؟.

الظروف الاعتيادية الجديدة (The new normal)

وقد جاء الجواب مفاجئا الا أنه يحمل الكثير من الحقيقة...أن بناء الاستراتيجيات وتنفيذها لابد وان يفترض أن اجوائها المحيطة استثنائية تموج بالأزمات والظروف الطارئة وهى نظرة ليست متشائمة.. أو تعسة انهزامية...بل هى نظرة واقعية ملموسة ولذلك يجب أن يتم وضع الأهداف وآليات تنفيذ الاستراتيجيات وفق ما يعرف بالظروف الاعتيادية الجديدة (The new normal) وقد أتضح ذلك من خلال التعامل مع الظروف المحيطة بالإصابة وانتشار جائحة كورونا (corona pandemic) سواء من خلال ما واجهته الإجراءات الصحية والوقائية المتخذة للتصدى للأزمة او تأثيراتها على مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول والتى امتدت للجوانب الحياتية لمختلف الفئات داخل المجتمعات وأثرت على العلاقات الشخصية والظروف المعيشية لهم وكذلك الأزمة الروسية الأوكرانية وتداعياتها السياسية والاقتصادية التى ألقت بظلالها على مختلف دول العالم بشكل مباشر وغير مباشر فأصبحت فكرة وضع سيناريوهات مختلفة لمواجهة الازمات أثناء تنفيذ الاليات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية ليست أمراً استثنائياً يتم اتخاذه عند وقوعها وانما أمراً وجودياً معاصراً وملموساً.

إعلان شرم الشيخ (Sharm El-Sheikh Declaration)

تنبهت مصر كدولة طرف فى إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وذلك أثناء عقد مؤتمر الدورة التاسعة للدول الأطراف بالاتفاقية خلال شهر ديسمبر ٢٠٢١ بمدينة شرم الشيخ وبمناسبة رئاستها للدورة أيضاً حيث تبنت إلى جانب ١٢ دولة أخرى ما يعرف بإعلان شرم الشيخ حول تعزيز التعاون الدولى فى مجال منع الفساد ومكافحته فى أوقات الطوارئ والتصدى للأزمات والتعافى منها حيث استند الإعلان على خطورة ما يطرحه الفساد من مشاغل ومخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها وتعريض التنمية المستدامة للخطر وأهمية الالتزام المشترك للعمل بفاعلية على التصدى للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية الى منع الفساد وتعزيز التعاون الدولى من خلال العديد من الإجراءات ومنها:

- منع التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الموجودات المنهوبة وإعادتها تفعيلا لبنود الاتفاقية بما يسهم فى تعبئة الموارد بفاعلية والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.
- أهمية معالجة التحديات والحواجز الدولية ويقصد بها التدابير التى تعوق هذا التعاون وتخالف ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى حيث أن التعاون الدولى هو جزء لا يتجزأ من إجراءات التعافى من آثار الأزمات.
- التصدى لحالات الطوارئ والأزمات العالمية بما فى ذلك الحالة الناشئة عن جائحة كورونا وآثارها الصحية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من آثار وانعكاس ذلك على سيادة القانون وظهور التمييز بما ينعكس على تنفيذ إجراءات تنفيذ الهدف رقم ١٦ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها احد لتحقيق أفضل جهود للتنمية.
- دعم الجهود الإغاثية اقتصادياً وصحياً لتضييق فرص انتشار الفساد وعدم عرقلة جهود التصدى والتعافى من الطوارئ والأزمات.
- الحيلولة دون انتهاز الموظفين العموميين مراكزهم الوظيفية ونفوذهم أو المعلومات التى يطلعون عليها بحكم عملهم للانتفاع منها فى الاثراء من خلال شراء الأدوية أو المستلزمات الخاصة بمواجهة الظروف الطارئة سواء فى حالات التخصيص أو التوزيع أو الإدارة مع الالتزام بالكشف عن تضارب المصالح المحتمل.

وقد استمرت الجهود المصرية فى هذا المجال أثناء حضور السيد رئيس هيئة الرقابة الإدارية - رئيس الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والوفد المصرى أعمال اجتماعات مجموعات عمل الاتفاقية والمعنية باسترداد الموجودات، تعزيز التعاون الدولى واستعراض تنفيذ الاتفاقية

ورش عمل حول مكافحة الفساد فى الطوارئ والأزمات

أصبحت فكرة وضع سيناريوهات مختلفة لمواجهة الازمات أثناء تنفيذ الاليات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية ليست أمراً استثنائياً يتم اتخاذه عند وقوعها وانما أمراً وجودياً معاصراً وملموساً

الجلسة الافتتاحية لورش عمل الخبراء الحكوميين بالأكاديمية

الأممية وذلك خلال الفترة من ٧ إلى ١١ نوفمبر بفيينا حيث ناقشت مجموعات العمل آلية تعزيز التعاون الدولى وتبادل المعلومات والخبرات المكتسبة والجهود المبذولة لتنفيذ الاتفاقية ومناقشة الممارسات الناجحة وتحديات تنفيذ إعلان شرم الشيخ حول تعزيز التعاون الدولى فى مجال منع الفساد ومكافحته فى أوقات الأزمات والطوارئ والتعافى منه وتضمنت الجلسات قيام هيئة الرقابة الإدارية باستعراض أهمية وأسباب تبنى مصر إعلان شرم الشيخ وقد شارك مصر فى استعراض جهودها فى تنفيذ إعلان شرم الشيخ وفود الولايات المتحدة واستراليا والبرازيل وايطاليا ورومانيا والبنك الدولى ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وانتهت أعمال الجلسة الختامية باعتماد تقارير مجموعات العمل المختلفة.

عقد الاجتماع الدولى للخبراء الحكوميين بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد

احتضنت الاكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد إجتماعاً دولياً ضم الخبراء الحكوميين خلال الفترة من ١٢ -١٣ ديسمبر ٢٠٢٢ بمقر الاكاديمية بحضور السيد الوزير عمرو عادل، رئيس هيئة الرقابة الإدارية، السيدة بريدجيت ستروبل شو، رئيس الفرع المعنى بالفساد والجرائم الاقتصادية لدى مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة وممثلى ٣٠ دولة والعديد من المنظمات الدولية والخبراء الدوليين الى جانب قيادات وأعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية وذلك بناءً على قيام مؤتمر الدورة التاسعة بالدعوة لاجتماع الخبراء الحكومى الدولى المفتوح للمشاركة فى تعزيز التعاون الدولى وأن يقوم بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة بجمع وتحليل المعلومات التى توفرها الدول الأطراف حول أفضل الممارسات والتحديات المتعلقة بالتعاون الدولى حيث اختتم الاجتماع بإعداد وثيقة أوّلية منبثقة عن تقارير الخبراء خلال الجلسات الجانبية، والتى تتكوّن من ٥ أجزاء تشمل الملاحظات العامة، تحديد القيود القانونية والمؤسسية والتغلّب عليها، قياس فعالية الإطار المحلى للتعاون فى مواجهة أوقات الطوارئ والتعافى من الأزمات، التعاون الدولى كأداة للتصدى للفساد فى أوقات الأزمات، آليات مناقشة مخاطر الفساد على المساعدات المالية الدولية ومتعددة الأطراف.

إطلاق المرحلة الثالثة من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠

واكبت هيئة الرقابة الإدارية الاحتفال باليوم العالمى لمكافحة الفساد بعقد فاعلية لإطلاق المرحلة الثالثة من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠ برعاية السيد رئيس الجمهورية وفى حضور السيد رئيس الوزراء و عدد من كبار المسؤولين بالدولة حيث تم عقد حلقة نقاشية ضمت عدد من القيادات والمختصين بالاجهزة القضائية والتنفيذية والإدارية وتم استعراض الأهداف الرئيسية الخمسة للاستراتيجية.

احتضنت الاكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد إجتماعاً دولياً ضم الخبراء الحكوميين خلال الفترة من ١٢ -١٣ ديسمبر ٢٠٢٢ بمقر الاكاديمية بحضور السيد الوزير عمرو عادل، رئيس هيئة الرقابة الإدارية، السيدة بريدجيت ستروبل شو، رئيس الفرع المعنى بالفساد والجرائم الاقتصادية لدى مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة وممثلى ٣٠ دولة والعديد من المنظمات الدولية والخبراء الدوليين

قام منهج إعداد الاستراتيجية وموجهاتها بالاستناد لإعدادها على أربعة مراحل التحضيرية والخاصة بالتقييم والتحليل ثم الصياغة انتهاء بالإطلاق.

استندت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠ على ستة مبادئ رئيسية هى النزاهة، الشفافية، المشاركة، سيادة القانون، المساواة، المساءلة.

ووضعت ستة أهداف للاستراتيجية فى نسختها الثالثة وهي:

- جهاز إدارى كفء وفعال يقدم خدمات متميزة للمواطن والمستثمر.
- بنية تشريعية وقضائية داعمة لمكافحة الفساد ومحققة للعدالة الناجزة.
- جهات قادرة على مكافحة الفساد وإنفاذ القانون.
- مجتمع واع بمخاطر الفساد قادر على مكافحته.
- تعاون دولى وإقليمى فعال فى مكافحة الفساد.

وفى ذات الاطار واستكمالا للدور التوعوى والتثقيفى الذى تشكله وتدعمه الاكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد الذراع التدريبى لهيئة الرقابة الإدارية تم عقد عدد من الفاعليات والاحتفاليات فى ١٦ محافظة بالتعاون مع السادة المحافظين ورؤساء الجامعات وفى حضورهم بالإضافة لاعضاء هيئة التدريس والطلبة وعرض أنشتطهم الداعمة لمكافحة الفساد بما يعبر أننا جميعاً متحدون على مكافحة الفساد.

كلمة أخيرة

فى ظل الحروب والأزمات والطوارئ تذكروا أن «مصر» أقدم وأمضى وأعمق حضارات التاريخ ... وهى كذلك ودوماً بإرادتكم وبكم ولكم....

وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

قراءة فى استراتيجية مصر لمواجهة الجريمة الأخطر عالمياً

بقلم: المستشار / أحمد سعيد خليل
رئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب

تزايد فى العقود الأخيرة الاهتمام بمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لما لها من آثار سلبية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذلك نظرًا لارتباطها ارتباطًا وثيقًا بجرائم أخرى خطيرة، على سبيل المثال جرائم الاتجار فى المواد المخدرة وجرائم الفساد، وجرائم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وغيرها من الجرائم التى تعد من الجرائم الأصلية لجريمة غسل الأموال، كما يمكن أن يتم ارتكابها للحصول على التمويل اللازم لارتكاب الأعمال الإرهابية.

وقد أكدت الاتفاقيات الدولية على ضرورة مكافحة جريمة غسل الأموال، ويأتى على رأس تلك الاتفاقيات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع فى المخدرات والمؤثرات العقلية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

فقد أشارت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع فى المخدرات والمؤثرات العقلية فى المادة (٣) منها، والتى تتناول الجرائم والجزاءات، على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتجريم إخفاء أو تمويه حقيقة الأموال أو مصدرها أو مكانها أو طريقة التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها، أو ملكيتها، مع العلم أنها مستمدة من جريمة أو جرائم منصوص عليها فى الاتفاقية أو مستمدة من فعل من أفعال الاشتراك فى مثل هذه الجريمة أو الجرائم. علاوة على ذلك أشارت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فى المادة (٦) و(٧) منها إلى ضرورة تجريم غسل العائدات الإجرامية واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة غسل الأموال. كما أشارت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فى موادها رقم (٢٣) و(٥٨) إلى ضرورة تجريم غسل عائدات الأفعال المجرمة فى الاتفاقية، وإنشاء وحدة للتحريات المالية تكون مسئولة عن تلقى التقارير المتعلقة بالمعاملات المالية المشبوهة وتحليلها وتعميمها على السلطات المختصة.

ومن ناحية أخرى تشير قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة إلى خطورة عمليات تمويل الإرهاب، وتحث الدول على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحتها، الأمر الذى أكدت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب.

ولا يمكن الحديث عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دون الإشارة إلى المعايير الدولية الصادرة فى هذا الشأن، وأهمها المعايير

تسعى الوحدة منذ نشأتها إلى القيام بالأدوار المنوطة بها بكفاءة وفعالية، وذلك بما يتماشى مع الاتفاقيات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذا المعايير الدولية الصادرة فى هذا الشأن، فقد حرصت الوحدة على بناء فهم موحد لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما حرصت على مشاركة كافة الجهات على المستوى الوطنى فى مكافحتها للمخاطر المرصودة ، من خلال إجراء التقييم الوطنى للمخاطر ذات الصلة ،ووضع الاستراتيجية الوطنية ،لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

ساهمت الوحدة فى إعداد مسودة العديد من التشريعات وتعديلاتها، وعلى وجه الخصوص: (قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢، اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥١ لسنة ٢٠٠٣، قانون مكافحة الإرهاب الصادر بالقانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥، قانون تنظيم قوائم الكيانات الارهابية والإرهابيين الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٥، وقانون البنك المركزى والجهاز المصرفى رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠)

الصادرة عن مجموعة العمل المالى FATF، وهى هيئة دولية أنشئت فى عام ١٩٨٩ من قبل الوزراء بالدول الأعضاء فيها، ويعد الهدف الرئيس لها هو وضع معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية ذات الصلة بتلك الجرائم، ومواجهة التهديدات الأخرى ذات الصلة لضمان سلامة النظام المالى الدولي، وبالتالى فإن مجموعة العمل المالى هى "هيئة لصنع السياسات" تعمل على توليد الإرادة السياسية اللازمة لإحداث الإصلاحات التشريعية والتنظيمية الوطنية فى هذه المجالات.

وتتمثل المعايير الدولية لمجموعة العمل المالى فى أربعين توصية تغطى كافة الجوانب المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما يشمل تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التى تتعرض لها كل دولة لتكوين فهم موحد إزاء تلك المخاطر، وذلك من خلال التنسيق والتعاون على المستوى المحلى واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمواجهتها، بما يشمل وضع السياسات والاستراتيجيات والأطر التشريعية والإجراءات والضوابط الرقابية وتفعيلها، وذلك فى إطار التعاون مع الجهات النظيرة ذات العلاقة فى الدول الأخرى، لذا فإن خلق نظام فعال للمكافحة يتطلب التنسيق على المستوى المحلى من ناحية والتعاون على المستوى الدولى من ناحية أخرى.

وفى هذا السياق، تم إنشاء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فى جمهورية مصر العربية وذلك بموجب المادة (٣) من قانون مكافحة غسل الأموال رقم (٨٠) لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته، ويتمثل الدور الأساسى للوحدة فى تلقى الإخطارات والمعلومات عن أي من العمليات التى يشتبه فى أنها تشكل متحصلات أو تتضمن غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو محاولات القيام بهذه العمليات من القطاع المالى وتحللها وتقوم الوحدة بتوجيه نتائج تحليلها إلى جهات إنفاذ القانون وسلطات التحقيق المختصة.

وتسعى الوحدة منذ نشأتها إلى القيام بالأدوار المنوطة بها بكفاءة وفعالية، وذلك بما يتماشى مع الاتفاقيات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذا المعايير الدولية الصادرة فى هذا الشأن.

فقد حرصت الوحدة على بناء فهم موحد لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما حرصت على مشاركة كافة الجهات على المستوى الوطنى فى مكافحتها للمخاطر المرصودة، وذلك من خلال إجراء التقييم الوطنى للمخاطر ذات الصلة، ووضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

فيما يتعلق بالتقييم الوطنى للمخاطر، فقد تم إجراءه لمعرفة صور غسل الأموال الأكثر انتشارًا، وكذلك مصادر تمويل الإرهاب، وأكثر القطاعات استغلالًا للقيام بتلك الجرائم؛ ولتحقيق هذا الغرض تم تشكيل الفريق التشغيلى لإعداد التقييم الوطنى للمخاطر، وإنشاء قاعدة بيانات خاصة بغسل الأموال وأخرى خاصة

بتمويل الإرهاب، وتحليل البيانات والمعلومات ذات الصلة للوصول إلى مخرجات عن أكثر المصادر والقطاعات استغلالاً، وقد تم مشاركة نتائج التقييم الوطنى للمخاطر وتعميمها.

وفيما يخص الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فقد قامت الوحدة بالتنسيق مع الجهات الوطنية وبالاستفادة من نتائج التقييم الوطنى للمخاطر بوضع استراتيجية شاملة تتكون من أهداف رئيسية وإجراءات تنفيذية محددة تحت كل هدف رئيسي، ويتعاون على تنفيذ الاستراتيجية القطاعين العام والخاص وكذلك المجتمع المدنى.

واتساقًا مع المعايير الدولية فى مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، ساهمت الوحدة فى إعداد مسودة العديد من التشريعات وتعديلاتها، وعلى وجه الخصوص: (قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢، اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥١ لسنة ٢٠٠٣، قانون مكافحة الإرهاب الصادر بالقانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥، قانون تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٥، قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠).

إلى جانب ذلك، قامت الوحدة _ سواء بشكل منفرد أو بالاشتراك مع الجهات الوطنية المختصة_ بوضع إجراءات العناية الواجبة بالعملاء فى جميع المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية والأعمال والمهن غير المالية، وتعديل اللائحة التنفيذية للسجل التجارى فيما يخص المستفيد الحقيقي، وتعديل الضوابط الرقابية الصادرة عن مختلف الجهات الرقابية على المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية.

وتحرص الوحدة على بناء قدرات الجهات العاملة فى مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتولى اهتمامًا خاصًا ببناء القدرات للعاملين بالمؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية، حيث تعد تلك الجهات خط الدفاع الأول فى مجال المكافحة، وذلك من خلال ما تقدمه من برامج تدريبية وورش عمل وأدلة إرشادية، كما تحرص على رفع الوعى العام بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال أوراق توضيحية وفيديوهات قصيرة وإنفو

تحرص الوحدة على بناء قدرات الجهات العاملة فى مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتولى اهتماما خاصة ببناء القدرات للعاملين بالمؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية، حيث تعد تلك الجهات خط الدفاع الأول فى مجال المكافحة

جراف وغيرها من الوسائل، ويتم نشر المواد التوعوية سالف الإشارة إليها على الموقع الإلكترونى للوحدة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا كله يتم فى إطار من التنسيق والتعاون على المستوى الوطني، ذلك أن الوحدة تتمتع برئاسة أو عضوية عدد من اللجان الوطنية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية المرتبطة بها، ومن بين تلك اللجان: (اللجنة الوطنية التنسيقية فى مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، ولجنة السلطات الرقابية على أصحاب المهن والأعمال غير المالية فى مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمجلس القومى للمدفوعات واللجنة الوطنية التنسيقية واللجنة الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته، واللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر)؛ ذلك بخلاف ما تبرمه الوحدة من بروتوكولات تعاون مع مختلف الجهات الوطنية.

وعلى صعيد التعاون الإقليمي، فإن جمهورية مصر العربية عضو فى مجموعة العمل المالى لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENAFATF، وهى الذراع الإقليمى من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعمل تلك المجموعة على غرار مجموعة العمل المالي، وتشارك الوحدة بفعالية فى المشاريع التى تقوم بها المجموعة، وقد شاركت فى العديد من هذه المشاريع منها: (مشروع غسل الأموال الناتج عن جريمتى الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، ومشروع غسل الأموال عبر قطاع العقارات، ومشروع تمويل الإرهاب عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ومشروع غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية، ومشروع غسل الأموال والفساد)، وقد ترأست مصر مجموعة العمل المالى لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، وهو ما سمح لها بالتعاون بصورة أكبر مع كافة الجهات المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فى المنطقة.

ومن ناحية أخرى، وعلى صعيد التعاون الدولي، فمنذ انضمام الوحدة إلى مجموعة إجمونت لوحدات التحريات الماليةEgmont Group، وهى عضو فاعل بتلك المجموعة، ويتم التعاون من خلال المجموعة بشكل كثيف لتبادل المعلومات المرتبطة بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية المرتبطة بها، وذلك من خلال موقع إجمُونت الآمن Egmont Secure Web لتبادل المعلومات، إما بناء على طلب أو بشكل تلقائى. إلى جانب ذلك، تلعب الوحدة دورًا أساسيًا فى رعاية وحدات التحريات المالية للانضمام لمجموعة إجمُونت خاصةً وحدات التحريات المالية بالدول العربية والأفريقية؛ كما تشغل مصر مناصب قيادية بها، وهو ما يحقق لها اكتساب وصقل الخبرات والتواصل مع الأطراف الفعالة ذات الصلة على مستوى العالم.

ومن الجدير بالذكر، سعى الوحدة الدائم على إبرام مذكرات التفاهم مع الوحدات النظيرة والجهات الأخرى المعنية فى مختلف دول العالم، لزيادة فعالية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح على المستويات الاستراتيجية والتشغيلية، وعلى مستوى رفع الوعى وبناء القدرات.

وفى ضوء عضوية الوحدة فى اللجنة الوطنية التنسيقية واللجنة الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته باعتبارها أحد أذرع الدولة لمكافحة الفساد، وفى إطار حرص الوحدة على مكافحة الفساد باعتباره أحد الجرائم الأصلية لجريمة غسل الأموال، تشارك الوحدة فى وضع وتفعيل أهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، كما تشارك فى الفعاليات والمؤتمرات الإقليمية والدولية ذات الصلة، وآخرها الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف فى الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد فى الفترة من ٢٢ وحتى ٢٣ مارس ٢٠٢٢ بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، حيث كان ممثلى الوحدة ضمن أعضاء الوفد المصرى بالتشارك مع ١٤ دولة عربية وعدد من المنظمات الدولية والإقليمية والخبراء الدوليين؛ وكذلك الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والذى تم انعقاده فى الفترة من ١٣ وحتى ١٧ ديسمبر ٢٠٢١ فى مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية، وقد نظمت الوحدة فى تلك الدورة حدث خاص بعنوان "دور وحدات التحريات المالية فى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة"؛ وقد شارك فى هذا الحدث العديد من الجهات الوطنية والأجنبية المشاركة فى تلك الدورة من

ويعد العام ٢٠٢١ محطة فاصلة فى تاريخ منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فى جمهورية مصر العربية، فقد شهد هذا العام قيام مجموعة العمل المالى لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتقييم نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية، وذلك فى إطار تنفيذ التزامات جمهورية مصر العربية بالمعايير والاتفاقيات الدولية المطبقة فى مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الوحدة تتمتع برئاسة أو عضوية عدد من اللجان الوطنية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية المرتبطة بها، ومن بين تلك اللجان: (اللجنة الوطنية التنسيقية فى مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، ولجنة السلطات الرقابية على أصحاب المهن والأعمال غير المالية فى مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمجلس القومى للمدفوعات واللجنة الوطنية التنسيقية واللجنة الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته، واللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر

مؤتمر الدول الأطراف.

كما قامت الوحدة بالانضمام إلى الشبكة التشغيلية العالمية لسلطات إنفاذ القانون لمكافحة الفساد GlobE، وذلك كوسيلة للتواصل مع سلطات مكافحة الفساد فى جميع أنحاء العالم من أجل مقاضاة أسرع وأكفأ للممارسات والشبكات الفاسدة.

هذا، ويعد العام ٢٠٢١ محطة فاصلة فى تاريخ منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فى جمهورية مصر العربية، فقد شهد هذا العام قيام مجموعة العمل المالى لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتقييم نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية، وذلك فى إطار تنفيذ التزامات جمهورية مصر العربية بالمعايير والاتفاقيات الدولية المطبقة فى مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، حيث تمت عملية التقييم وفقًا لمنهجية تقييم الالتزام الصادرة عن مجموعة العمل المالى.

وقد أسفرت عملية التقييم عن صدور تقرير تفصيلى تم اعتماده خلال الاجتماع الثانى والثلاثين لمجموعة MENAFATF المنعقد فى ٧ يونيو٢٠٢١، بحضور الدول الأعضاء وكذا المراقبين من دول ومنظمات دولية، حيث أشاد التقرير بالجهود المبذولة من جانب الجهات الوطنية المصرية لمكافحة جريمة تمويل الإرهاب من حيث الالتزام الفنى بتوصيات مجموعة العمل المالى وفعالية النظم المُطبقة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

اجتماع رئيس الوزراء ومناقشة وثيقة ملكية الدولة

دور الدولة وضمير الوطن

أ.د/ أشرف العربي
رئيس معهد التخطيط القومى
ووزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى سابقاً

فى كل الخبرات التاريخية، كان للدولة دور بارز فى الحياة الاقتصادية وفى مجمل العملية التنموية بشكل عام، ولم يكن هذا الدور معلقا فى الفراغ، بل كان جزءا لا يتجزأ من الفلسفة التنموية والمدرسة الاقتصادية التى ينتمى إليها صناع القرار فى الدول والحقب التاريخية المختلفة، فمن الناحية النظرية، يمكن التمييز بين ثلاثة مدارس فكرية أساسية عند تحديد دور الدولة فى الحياة الاقتصادية: المدرسة النيوكلاسيكية؛ ومدرسة الاعتماد على الذات أو التنمية المستقلة؛ والمدرسة المؤسساتية أو مدرسة الدولة التنموية، وترتكز المدرسة الأولى على فكرة «اليد الخفية» التى طرحها آدم سميث، والتى تعتمد على آليات السوق الحر فى تحقيق التوازن الآنى فى جميع الأسواق؛ ذلك التوازن الذى يعظم من أرباح المنتجين ومن منافع المستهلكين، ومن ثم من رفاهية المجتمع بشكل عام، ويرى أنصار المدرسة النيوكلاسيكية -أو صيغتها المعاصرة المعروفة بسياسات توافق واشنطن- أن على الدولة تقليص دورها فى النشاط الاقتصادي، وتركيزه -من خلال نظم الحوافز المختلفة- على تحسين كفاءة الأسواق فى تحقيق أهداف المجتمع.

وعلى النقيض من المدرسة الأولى، فإن أنصار مدرسة التنمية المستقلة المبنية على مرتكزات الفكر اليسارى ومبادئ الاعتماد على الذات» يرون أن السوق فى حد ذاته لا يصنع تنمية، وأنه حتى فى الحالات التى سمح فيها لقوى السوق بالعمل جنبا إلى جنب مع التخطيط والتدخلات الحكومية، فإن التنمية كانت تتحقق، ليس بآليات السوق الحرة، وإنما بتوجيه الدولة للسوق وتحكمها فى مساراته، وفى ضوء مخططات محددة للدخول فى صناعات بعينها لتنمية المزايا النسبية فى تلك الصناعات، وذلك باستعمال حزم لا يستهان بها من السياسات الاستثمارية والتجارية والصناعية، لاسيما الحماية الجمركية والدعم للصناعات الناشئة وللصادرات، وكذلك السياسات الرامية إلى بناء قدرات علمية وتكنولوجية وطنية.

أما المدرسة الثالثة، والتى يطلق عليها المدرسة المؤسساتية أو الدولة التنموية، فإنها تتقاطع فى كثير من مبادئها مع المدرستين السابقتين، وتمثل -فى تقديري- موقعا وسطا بينهما، حيث أنها تعتمد على فرضيات أكثر واقعية وتتفادى إلى حد بعيد الوقوع فى فخ اتخاذ مواقف بناء على تحيزات أيديولوجية مسبقة، وتستخدم منهجا براجماتيا وانتقائيا فى الاختيار من كلا النموذجين تلك الأدوات الحافزة والمؤسسية التى تشكل معا صيغة متسقة لتدخل الدولة، ففى سياق البلدان النامية، فإن تدخل الدولة -فى رأى أنصار هذه المدرسة- ينبغى أن يكون تدخلا ذكيا Smart وألا يقتصر على القضاء على تشوهات/ فشل السوق وضمان بيئة تنافسية (كفاءة استاتيكية Static Efficiency) ولكن يجب أن يشمل أيضا تعزيز الابتكار والتغيير (كفاءة ديناميكية Dynamic Efficiency) من خلال سياساتها التعليمية

> أنصار مدرسة التنمية المستقلة المبنية على مرتكزات الفكر اليسارى ومبادئ الاعتماد على الذات» يرون أن السوق فى حد ذاته لا يصنع تنمية، وأنه حتى فى الحالات التى سمح فيها لقوى السوق بالعمل جنبا إلى جنب مع التخطيط والتدخلات الحكومية، فإن التنمية كانت تتحقق، ليس بآليات السوق الحرة، وإنما بتوجيه الدولة للسوق وتحكمها فى مساراته

> إطلاق رئيس الجمهورية الدعوة للحوار الوطنى وتكليفه للحكومة بتنظيم المؤتمر الاقتصادي الذى تم عقده مؤخرا، والذى تم خلاله مناقشة وثيقة ملكية الدولة، كلها تشكل بوادر جيدة تدعو للتفاؤل بدور أكثر كفاءة للدولة خلال الفترة القادمة

> مراجعة خبرات دول شرق آسيا التى تبنت نموذج «الدولة التنموية» من شأنه تقديم عدد من الدروس المفيدة فى هذا الشأن، منها أن التدخل المؤثر للدولة فى الحياة الاقتصادية لا يعنى بالضرورة انتشار الأنشطة والدخول الريعية، كما هو الحال فى العديد من الدول النامية

والعلمية والصناعية، فما لم تتدخل الدولة للسماح لعملية «اللحاق بالركب» والتحول الهيكلى وتغيير المزايا النسبية «الموروثة»، فإن تلك الدول النامية ستكون عرضة لمخاطر الركود (حل التوازن الساكن -state Solution) عند مستوى منخفض جدا من النمو والتنويع.

وقد ميز «ميردال» فى كتابه عن «الدراما الاسيوية» عام ١٩٦٠ بين نوعين للدولة: «الدولة الرخوة» Soft State و«الدولة القوية» Hard State، ففى حين لا تتدخل الدولة الأولى كثيرا فى الحياة الاقتصادية (دول جنوب أسيا)، فإن الثانية تلعب دورا رئيسيا وفعالا فى تنفيذ الأهداف الاقتصادية (دول شرق آسيا)، كما يميز المحللون عادة بين الدور الاستهدافى Normative والدور القائم/ الفعلى Positive للدولة، ففى حين يحدد الأول الدور الذى على الدولة القيام به لتعظيم الرفاهة فى المجتمع، فإن الثانى يحدد ما تقوم به الدولة بالفعل، وغالبا ما يكون هناك تباين كبير بين الدورين، وهنا تتأتى أهمية السياسات الإصلاحية التى من شأنها التقريب بينهما، وتشير التجارب السابقة إلى أن البلدان التى تحتاج بشدة لدور قوى للدولة والقطاع العام قد تكون هى ذاتها التى يكون فيها هذا القطاع أقل قدرة على القيام بهذا الدور بالكفاءة المطلوبة، وتكون النتيجة الحتمية هى أن اتساع دور الدولة وزيادة نفوذها فى الحياة الاقتصادية فى تلك الدول يؤدى إلى الاضرار بالنشاط الاقتصادى وخفض الرفاهة الاجتماعية، وإضافة فشل الدولة إلى فشل السوق.

ويؤكد الواقع العملى أن إصلاح الدور الحالى للدولة لتقريبه للدور الاستهدافى المفترض القيام به ليس بالأمر الهين؛ فدور الدولة فى فترة معينة يتحدد إلى حد بعيد بدورها فى الفترات السابقة، وهو ما يشكل قيدا شديدا على أية جهود لإصلاح هذا الدور والسياسات المرتبطة به، فتلك السياسات يكون لها غالبا عواقب طويلة المدى، ومن ثم تكون هناك العديد من العوائق القانونية والسياسية والإدارية أمام تغيير تلك السياسات، ومن هنا يأتى التناقض بين ما يدركه التنفيذيون من ضرورة إجراء إصلاحات بعينها، وبين عجزهم -فى كثير من الأحيان- عن تنفيذ تلك الإصلاحات، كما أن العديد من الفئات والطبقات داخل المجتمع، بل وداخل الجهاز الإدارى للدولة ذاته ممن استفادوا من تلك السياسات الخاطئة فى الماضى يقاومون بشدة إجراء أية إصلاحات من شأنها الإضرار بمصالحهم، وهو ما يزيد الأمور تعقيدا.

والحقيقة أن مراجعة خبرات دول شرق آسيا التى تبنت نموذج «الدولة التنموية» من شأنه تقديم عدد من الدروس المفيدة فى هذا الشأن، منها أن التدخل المؤثر للدولة فى الحياة الاقتصادية لا يعنى بالضرورة انتشار الأنشطة والدخول الريعية، كما هو الحال فى العديد من الدول النامية، ولا شك أن إطلاق رئيس الجمهورية الدعوة للحوار الوطنى وتكليفه للحكومة بتنظيم المؤتمر الاقتصادى الذى تم عقده مؤخرا، والذى تم خلاله مناقشة وثيقة ملكية الدولة، كلها تشكل بوادر جيدة تدعو للتفاؤل بدور أكثر كفاءة للدولة خلال الفترة القادمة، وهنا يحضرنى ما ذكره الشاعر الفرنسى بول فاليرى من أنه إذا كانت الدولة قوية فسوف تسحقنا، واذا كانت ضعيفة فسوف نهلك. وبالتالى قد يقع الدور المثالى للدولة بين هذين النقيضين.

القانون المصرى وحماية المال العام

وكيل أول / هشام حسين
رئيس القطاع القانونى بهيئة الرقابة الإدارية

من يطالع التشريعات بالدولة المصرية يستشعر مدى عمق هذه الدولة ورسوخ المفاهيم القانونية لديها والتى من أهمها مفهوم المال العام باعتباره السند والدعم لكافة المواطنين وهو السبيل لتقديم الخدمات العامة لهم ويظهر ذلك جلياً فيما انتهى إليه الدستور المصرى على مدار سنوات طويلة ، حيث قسم الملكية لثلاث أنواع ملكية عامة وملكية خاصة وملكية تعاونية ، ولما كانت كل من الملكية الخاصة والتعاونية يجدا دائماً صاحباً ظاهراً لهما يديرهما ويحميهما ويحرص عليهما وكانت الملكية العامة دائماً تحتاج إلى إرادة دستورية وقانونية لحمايتها بل وإرادة سياسية ووعى شعبى للحفاظ عليها .

فقد كان لمصر فى دساتيرها المتعاقبة نصوصاً صريحة للالتزام باحترام الملكية العامة وحمايتها حيث تضمن دستورى ١٩٦٤ ، ١٩٧١ أن للملكية العامة حرمة وحمايتها ودعمها وجب على كل المواطنين باعتبارها سنداً لقوة الوطن ، وأن الملكية العامة هى ملكية الشعب وقد جاء دستورنا الحالى ٢٠١٤ بنصوص تلزم الدولة بحماية الملكية العامة ونص صراحة على عدم جواز التصرف فى أملاك الدولة العامة ، ووفقا للتسلسل التشريعى فقد جاء دور القانون ليضع القواعد التنفيذية لتعريف ولتنظيم المال العام وقواعد حمايته وهنا يظهر جلياً عمق الدولة المصرية فى التاريخ القانونى حيث جاء أبو القوانين القانون المدنى الصادر فى ١٨/ ١٠/ ١٨٨٣ بالنص على أن الأملاك الأميرية المخصصة للمنافع العمومية لا يجوز تملكها بوضع يد الغير عليها ولا يجوز بيعها ، ثم صدر القانون المدنى الحالى فى ٢٩/٧/١٩٤٨ والمعدل عام ١٩٥٤ ونص على أن تعتبر أموالاً عامة العقارات والمنقولات التى للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة والتى تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بقانون أو بمرسوم أو بقرار من الوزير المختص وهذه الأموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم.

ويستفاد من ذلك أن المفهوم القانونى للمال العام فى القانون المدنى هو المال المملوك للدولة أو الاشخاص الاعتبارية العامة ويكون مخصص للنفع العام بالفعل مثل البحار والشواطئ والأنهار والطرق أو بقوانين أو قرارات مثل المبانى الحكومية وغيرها من العقارات أو المنقولات التى يتم إنشائها أو شرائها أو تخصيصها بمقتضى قوانين أو قرارات لاستخدامها فى تقديم منفعة عامة لكافة المواطنين وفى ظل الفكر القانونى الذى ينبئ عن أن المال العام مملوك لأفراد الشعب كله ومخصص لخدمته فقد كان من الطبيعى أن لا يملك أحداً سلطة بيعه أو الحجز عليه أو تملكه بالتقادم حتى يظل يُقدم الخدمة العامة إلى أن تنتفى عنه صفة المال العام بأن تنتهى قدرته على تقديم المنفعة العامة مثل تهالك السيارات أو المعدات أو إخلاء العقارات لقدمها أو إلغاء الطرق للاستعاضة عنها بطرق جديدة فى تنظيم المدن وقد حدد القانون المدنى آلية لإزالة صفة المال العام بإنهاء تخصيصها للمنفعة العامة بذات الآلية التى خُصصت بها إما بقانون أو قرار أو بالفعل.

وأمام أهمية المال العام ووجود مصلحة حقيقية تحتاج حماية تظهر فيها قوة الدولة لتردع من تراوده نفسه للاعتداء على هذا المال فقد جاء دور قانون العقوبات الذى ميز بين العدوان على المال العام والعدوان على المال الخاص حيث شدد العقوبات على كافة صور الاعتداء على المال العام لتحقيق الردع الخاص والعام وذلك كله بهدف حمايته وحماية المصلحة التى تأتى منه.

وقد تواترت أحكام قوانين العقوبات بمصر منذ عام ١٨٨٣ على وضع قواعد وصور العدوان على المال العام حيث صدر قانون العقوبات الذى عمل به أمام المحاكم الأهلية ونص على تجريم « أفعال اختلاس الأموال الأميرية، وكذا قيام الموظفين فى الخدمات الملكية بإدخال فى ذمتهم بأى وجه نقوداً للميرى أو سهلوا لغيرهم ذلك » كما جرم « قيام أرباب الوظائف الأميرية بالانتفاع من الأشغال المُحال عليهم إدارتها وملاحظاتها سواء كان الانتفاع مباشر أو بواسطة » وكذا « كل من يكلف بشراء شيء أو بيعه أو صنعه على ذمة الحكومة واستحصل بواسطة غشه على ربح لنفسه أو لغيره يعود منه الخسارة على الحكومة»، وجرم غير ذلك من الأفعال التى تمثل صوراً للعدوان على الأموال الأميرية ، ثم صدر قانون العقوبات الحالى فى ١٩٣٧/٨/٥ وتعديلاته فى ١٩٧٥/٧/٣١ وتضمن بالباب الرابع من الكتاب الثانى منه اختلاس المال العام والعدوان عليه ونص فيه على مواد لتجريم العديد من صور عدوان الموظف العام على المال العام ومن بينها أفعال الاختلاس والاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام والحصول أو محاولة الحصول على ربح أو منفعة للنفس أو للغير والإضرار العمدى بأموال جهة العمل أو التسبب بالخطأ فى إلحاق ضرر جسيم بأموال جهة العمل أو التعدى على أراضى مملوكة لأى جهة تُعد أموالها أموالاً عامة ، كما جرم القانون إخلال أى شخص عمداً بتنفيذ كل أو بعض الالتزامات التى يفرضها عليه عقد أرتبط به مع إحدى الجهات التى تعد أموالها أموالا عامة.

وهنا يجب أن نقف أمام ماهية الأموال العامة التى يتم الاعتداء عليها أو الإضرار بها وفقاً لرؤية المشرع فى قانون العقوبات حيث يبين من المقصود بالأموال العامة هنا هو كل مال يكون كله أو بعضه مملوكاً لأحدى الجهات التى حددها قانون العقوبات أو خضع لإشرافها أو

أمام أهمية المال العام ووجود مصلحة حقيقية تحتاج حماية تظهر فيها قوة الدولة لتردع من تراوده نفسه للاعتداء على هذا المال فقد جاء دور قانون العقوبات الذى شدد العقوبات على كافة صور الاعتداء على المال العام لتحقيق الردع الخاص والعام وذلك كله بهدف حمايته

حماية المال العام التزام دستوري على الدولة فقد سعى المشرع المدني لحمايته من التصرفات المدنية بحظر بيعه أو الحجز عليه أو تملكه بالتقادم في حين اتجه المشرع الجنائي لفرض حماية جنائية عليه بتغليظ عقوبة العدوان عليه أو الإضرار به وذلك كله لحماية أموال الشعب

لإدارتها وهذه الجهات هى الدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام ، النقابات والاتحادات ، المؤسسات والجمعيات الخاصة ذات النفع العام ، والجمعيات التعاونية ، الشركات والجمعيات والوحدات الاقتصادية والمنشآت التى تساهم فيها إحدى الجهات السابقة ، أو أى جهة أخرى خلاف ما سبق ونص القانون على اعتبار أموالها من الأموال العامة.

وتلاحظ مما سبق أن المشرع المصرى توسع فى مفهوم الأموال العامة فى قانون العقوبات عن مفهومها بالقانون المدنى الذى قصر الأموال العامة على أموال الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة التى تكون مخصصة للمنفعة العامة فى حين أعتمد قانون العقوبات على معيار الملكية فقط ولم يتطرق لمدى تخصيصها لمنفعة عامة من عدمه، حيث أكتفى بأن يكون المال مملوك لأى من الجهات المُشار إليها أو خاضع لإشرافها أو إدارتها ، بل زاد فى توسعه فى مفهوم المال العام بأن أعتبر بعض الأموال الخاصة بحسب الأصل أموالا عامة فى حالة العدوان عليها بأى صورة وردت بباب الاختلاس والعدوان على المال العام والغدر بقانون العقوبات وعلى سبيل المثال أموال النقابات والإتحادات التى تُعد أشخاص خاصة بحسب الأصل وتُعد أموالها أموالا خاصة ملك لأعضاء النقابة أو الاتحاد وتخصص لتلبية احتياجاتهم وكذلك الحال بالنسبة لأموال الشركات والجمعيات التى تخضع لإدارة أو إشراف أو تساهم فيها الدولة أو إحدى الجهات المشار إليها فهى بحسب الأصل أموال خاصة ، إلا أن المشرع وجد ضرورة وضع حماية لها تساوى الحماية المفروضة للأموال العامة للمملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة لأهمية الخدمات التى تقدمها من خلال أموالها ، لذا فإنه يمكن القول بأن المشرع أخذ بمعيار أهمية المصلحة المراد حمايتها فلما رأى أموال بعض الجهات من الأهمية بحيث تتطلب حمايتها تغليظ العقاب على كل من يحاول أن يتعدى عليها أو يضر بها عمداً أو بسبب إهماله فقام بمساواتها بأموال الدولة عند العدوان عليها فقط.

فى ضوء أن حماية المال العام التزام دستورى على الدولة فقد سعى المشرع المدنى لحمايته من التصرفات المدنية بحظر بيعه أو الحجز عليه أو تملكه بالتقادم فى حين اتجه المشرع الجنائى لفرض حماية جنائية عليه بتغليظ عقوبة العدوان عليه أو الإضرار به وذلك كله لحماية أموال الشعب ووضع المشرع هذه القواعد أمام مسئولى الدولة بأجهزتها الرقابية والتنفيذية والقضائية وكذا أمام أفراد الشعب لإنزال هذه القواعد من صفحات القوانين إلى التطبيق العملى حتى يشعر كل مواطن أن حصته فى المال العام يجب عليه حمايتها فكلما زادت حماية المال العام زادت قيمته و بالتالى زادت حصة كل مواطن فيه ، فبإنزال القواعد القانونية إلى التطبيق الفعلى يظهر للمال العام صاحب ظاهر يحميه وينميه مثله مثل المال الخاص.

جهود الأكاديمية الوطنية فى شهور

حصاد (يوليو- ديسمبر)

مقال هيئة التحرير

استكمالا لمسيرة الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد فى إعداد أجيال مؤهلة لمكافحة الفساد إيماناً منها بأهمية التدريب المتميز والإدراك الواعى اعتماداً على الأساليب الحديثة للتصدى لأشكال الفساد بهدف رفع قدرات المتدربين ونشر ثقافة مؤسسية ومجتمعية لمكافحة الفساد وفى سبيل ذلك قامت الأكاديمية بالعديد من النشاطات والجهود بمختلف المجالات

فى مجال توقيع مذكرات التفاهم

توقيع مذكرة تفاهم بين الأكاديمية ومعهد التخطيط القومى حيث وقع عن جانب الأكاديمية السيد الوكيل أول / خالد عبد الرحمن مساعد رئيس الهيئة لشئون الأكاديمية والتعاون الدولى وعن جانب المعهد الأستاذ الدكتور / أشرف العربى رئيس المعهد بهدف تطوير أساليب التدريب بين الجانبين و اعداد البحوث و الدراسات.

توقيع الوكيل الدكتور / محمد سلامة مدير الأكاديمية مذكرة تفاهم مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة حيث مثلها الأستاذ الدكتور / جيمس كيترير عميد كلية التعليم المستمر وذلك لرفع القدرات التدريبية من خلال عقد دورات اللغة الإنجليزية ودورات متقدمة بمجالى القانون والإدارة ودورات تدريب المدربين لمواكبة التقدم العلمى بمختلف المجالات.

فى مجال عقد البرامج والدورات للجهات الوطنية والمحلية

- تخرج أولى دفعات الدبلوم الأكاديمى فى مجال الحوكمة ومكافحة الفساد حيث حرصت الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد على تنمية مهارات دارسى دبلوم الحوكمة ومكافحة الفساد فى المجالات المعرفية المختلفة و يؤهل دبلوم الحوكمة ومكافحة الفساد للحصول على درجة الماجستير الأكاديمى فى ذات المجال بالتعاون بين الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

-استمرار الأكاديمية فى عقد الدورات التدريبية فى مجال مكافحة الفساد والوقاية منه لمختلف فئات العاملين بالجهاز الإدارى للدولة من وزارات البترول ، الصحة ، الشباب والرياضة ، الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات ، كوادر الإدارة المحلية ، الهيئة الوطنية للانتخابات ، الهيئة العامة للاستعلامات و المجلس القومى لشئون الإعاقة.

فى مجال التعاون الإقليمى والدولى

- استقبل السيد / مساعد رئيس الهيئة لشئون الأكاديمية والتعاون الدولى السيد/عزام بن باقى رئيس مفوضية مكافحة الفساد الماليزية وعدد من قيادات المفوضية لتبادل الخبرات ودعم أوجه التعاون والتنسيق بين الجانبين.

-وفى إطار الشراكة مع معهد الحوكمة والتنمية المستدامة قام السيد / مدير الأكاديمية بإلقاء محاضرة لعدد (٦٠) سيدة من الدول الأفريقية والمستويات القيادية والتنفيذية حول الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والممارسات الجيدة والتحديات وكيفية مواجهتها أثناء التنفيذ.

-عقدت الأكاديمية ندوة تدريبية للصحفيين الأفارقة حيث تم إطلاعهم على خبرات الهيئة فى إعداد حملات التوعية المجتمعية للتعريف بطرق وأساليب الفساد المختلفة وتعدد أشكالها كما تم التعريف بدور هيئة الرقابة الإدارية فى اتخاذ الاجراءات المانعة للفساد وذلك انطلاقا من حرص الهيئة على تنمية مهارات الكوادر الأفريقية فى المجالات المتعلقة بمكافحة الفساد وسبل الوقاية منه.

- عقدت الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد ورشة عمل فى مجال الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر شارك فيها عدد من مسئولى إنفاذ القانون وسفارات بعض الدول الأفريقية ودول الاتحاد الأوروبى وعدد من المؤسسات الدولية حيث تم استعراض الجهود الوطنية فى مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر

- فى إطار التعاون مع الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية عقدت الأكاديمية دورة تدريبية للكوادر الأفريقية فى مجال الحوكمة ومكافحة الفساد حيث حضر الدورة عدد (٢٥) متدرب يمثلون عدد (١٥) دولة أفريقية من الكوادر العاملة بمجال الوقاية من الفساد ومكافحته من أجهزة إنفاذ القانون والقضاء والنيابة.

-استقبلت الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد وفداً من الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء لبحث أطر التعاون فى مجالات الوقاية من الفساد ومكافحته

بأيدينا أن نتصدى للفساد

السيدة/ كريستينا ألبرتين،
الممثلة الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الفساد مشكلة متعددة الجوانب ولها أبعاد كثيرة تؤثر على البلدان فى جميع أنحاء العالم، ومواطنو الدول الأعضاء مسؤولون جميعا عن منعه. ويشكل الفساد تهديدًا خطيرًا للجميع لأنه يؤثر على التنمية والاستقرار والأمن على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. و يخل الفساد بسيادة القانون، ويعرقل النمو الاقتصادي، وتوزيع الموارد، ويُعرض حق المواطن فى العيش فى مجتمع آمن وسلمى للخطر.

وبالرغم من أن حساب تكلفة الفساد قد يكون معقدًا، تشير التقديرات إلى أن الفساد يكلف نحو ٥% من إجمالى الناتج المحلى العالمي، وهذا يُظهر بوضوح كيف أنه يُسبب خسائر فادحة، ولاسيما للفقراء والأكثر ضعفًا.

وقد تضاعف تأثير الفساد بسبب جائحة كوفيد-١٩ التى كشفت عن نقاط الضعف والثغرات الموجودة، وسلطت الضوء على حقيقة أن البلدان لا تستطيع التصدى للفساد دون أن تتعاون مع الجهات المختصة المعنية.

هذا ويدعم مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة الدول الأعضاء فى مواجهة الفساد من خلال العمل مع المؤسسات والأجهزة المعنية، والشباب، والقطاع الخاص، والجمهور العام.

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد **(UNCAC)** هى الصك العالمى الوحيد الملزم قانونًا لمكافحة الفساد. فالنهج واسع النطاق الذى تتبعه الاتفاقية والطابع الإلزامى للعديد من أحكامها يجعلانها أداة فريدة لبلورة مواجهة شاملة لمشكلة عالمية مثل الفساد. ويقدم المكتب خدمات الأمانة إلى مؤتمر الدول الأطراف، وهو الهيئة الرئيسية المنوط بها صنع القرار المنشأة بموجب الاتفاقية، وهيئاته الفرعية. وفى هذا الإطار، يقدم المكتب أنشطة المساعدة التقنية المصممة خصيصًا للدول دعمًا لتنفيذ الاتفاقية والولايات المتصلة بالاحتيال الاقتصادى والجرائم المتصلة بالهوية. وتغطى هذه المساعدة التقنية عدة مجالات محورية وتتخذ أشكالا مختلفة، بما فى ذلك المساعدة التشريعية، والمساعدة فى وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية، وأنشطة بناء القدرات وما إلى ذلك.

هذا ويعمل المكتب الإقليمى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة مع الدول الأعضاء فى جميع أنحاء المنطقة لدعمها فى تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ووضع استراتيجيات لمكافحة الفساد واعتمادها، وتشريعات لمكافحة الفساد، وتعزيز قدرة المؤسسات على منع الفساد والتصدى له، وتقديم التدريب بشأن المسائل المتصلة بمكافحة الفساد، وكذلك التعاون مع القطاعين العام والخاص والمجتمع المدنى فى مجال منع الفساد ومكافحته.

فى السنوات الأخيرة، عزز المكتب تعاونه مع الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد فى مصر من خلال الشراكة فى تنفيذ برامج مكافحة الفساد التى يستفيد منها المسؤولون من القطاعين العام والخاص من مصر وبلدان أخرى فى المنطقة. وأسهمت هذه الشراكة فى تعزيز التعاون الوطنى والإقليمى ويسرت تبادل الخبرات فيما بين الجهات المختصة فى المنطقة وأقامت اتصالات رسمية وغير رسمية فيما بينها

من خلال هذه الأنشطة، وعلى مدار السنوات العشر الماضية، عقد مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة أكثر من ١٦٥ فعالية وطنية وإقليمية بشأن مكافحة الفساد وغسل الأموال ومنعهما وتعزيز النزاهة بمشاركة أكثر من ٤٥٥٠ شخصًا من أجهزة إنفاذ القانون والنيابة العامة والقضاء ووحدات الاستخبارات المالية والأوساط الأكاديمية والأجهزة الوطنية الأخرى والقطاع الخاص. ويتضمن عملنا جولات دراسية بين مختلف البلدان لإتاحة الفرصة لتبادل الأفكار العملية وإنشاء قنوات رسمية وغير رسمية والتى بدورها ساعدت على تعزيز التعاون والتنسيق الإقليميين بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

هذا وقد صممنا أنشطتنا الخاصة ببناء القدرات لتناسب الاحتياجات الخاصة بكل بلد وبنهج عملى لضمان تأثيرها على المدى الطويل. ويركز المكتب أيضًا على دراسة الصلة بين الفساد والجرائم المالية وغيرها من الجرائم المنظمة الخطيرة مثل الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين من أجل تقديم دعم أفضل للأجهزة الوطنية فى التصدى لها. علاوة على ذلك، تضمنت جهودنا المشتركة مع الدول الأعضاء فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نشر برنامجى **GOCASE** و**GOAML** فى إطار المواجهة الاستراتيجية للفساد وغسل الأموال والجريمة المنظمة. وبرنامج **GOCASE** هو أداة متكاملة وتحقيقية وتحليلية تستخدم فى إدارة الحالات مخصصة للأجهزة الحكومية المسؤولة عن تنفيذ القانون وأجهزة التحقيق والمقاضاة فى جميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة. وبالمثل، فإن برنامج **GOAML** هو قاعدة بيانات متكاملة ونظام تحليلى ذكى تم وضعه للدول الأعضاء لدعمها فى مكافحة الجرائم المالية ومنها غسل الأموال وتمويل الإرهاب. إن قدرة كلا البرنامجين على تلقى المعلومات وإدخالها والتحقق من صحتها وجمعها وتحليلها وإدارتها بطريقة منظمة ومنهجية يمكن أن تؤثر تأثيرًا كبيرًا على نتائج التحقيقات وعلى قدرة المحققين أو المحللين الماليين أو المدعين العامين على بناء قضية تتضمن جميع الأدلة المتاحة فى شكل يكون مفهومًا ومنطقيًا.

وثمة مبادرة مبتكرة موازية هى المبادرة العالمية للتعليم وتمكين الشباب فى مجال مكافحة الفساد (مبادرة «غريس») التى أطلقها المكتب مؤخرًا، وتهدف إلى تعزيز دور التعليم وتمكين الشباب فى مجال منع الفساد ومكافحته. وتوسع هذه المبادرة نطاق جهود المكتب لمكافحة الفساد بالتركيز على ثلاثة مجالات: التعليم الابتدائى والثانوي؛ والأوساط الأكاديمية والبحوث؛ وتمكين الشباب من خلال العمل مع الأطفال والشباب والمعلمين والأكاديميين وغيرهم من الجهات المعنية. ويُجرى تنفيذ هذه المبادرة العالمية فى العديد من البلدان حول العالم وتم إطلاقها مؤخرًا فى منطقتنا، وتحديدًا فى مصر وليبيا وسيتم تنفيذها فى بلدان أخرى فى الفترة القادمة.

ويضطلع القطاع الخاص أيضًا بدور محورى فى التصدى للفساد واستكمال جهود الحكومات. فبإشراك الشركات الصغيرة والمتوسطة فى مواجهة الفساد ستساعدها شركات القطاع الخاص فى حماية استثماراتها، وتأمين بيئة أعمال تتسم بالشفافية وبالموثوقية، وتعزيز الممارسات العادلة، مما سيؤدى فى نهاية المطاف إلى وجود شركات تتسم بالصلابة والقوة تخلو من الفساد. هذا ويعمل المكتب مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومع أجهزة مكافحة الفساد لمنع الفساد ومكافحته فى شركات القطاع الخاص.

والدعم الذى يقدمه المكتب يتضمن تقديم دورات تدريبية فى مجال بناء القدرات للموظفين من القطاعين الخاص والعام، ووضع تشريعات ذات صلة بمكافحة الفساد، وأدوات وبحوث لتقييم المخاطر الخاصة بمكافحة الفساد، بالإضافة إلى تيسير الحوار المباشر بين القطاعين العام والخاص.

ولكل شخص — صغيرًا كان أو كبيرًا فى السن - دور يؤديه فى منع الفساد ومكافحته وفى تعزيز القدرة على التعافى والنزاهة على كافة مستويات المجتمع. وفى اليوم نفسه الموافق ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وطلبت من الأمين العام أن يُعيّن المكتب بصفته أمينًا لمؤتمر الدول الأطراف فى الاتفاقية (القرار رقم ٤/٥٨)، وحددت الجمعية أيضًا يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر يومًا عالميًا لمكافحة الفساد، لرفع الوعى بالفساد وبدور كل فرد منا فى مكافحته ومنعه. ومن الأمثلة على الجهود المبذولة فى التوعية حملة إعلامية لمكافحة الفساد فى مصر اجتذبت أكثر من ٥٥ مليون مشاهد إلى التلفاز الوطنى.

وفى مصر، يتمتع المكتب بشراكة قوية مع الحكومة، وبالأخص مع هيئة الرقابة الإدارية. حيث تعد الهيئة شريكًا رئيسيًا للمكتب فى أعماله المتعلقة بمنع الفساد والتصدى له، ليس فقط فى مصر، ولكن فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضًا. وقد تشكلت هذه الشراكة من خلال تنفيذ برامج إقليمية ووطنية فى مختلف المجالات المحورية بما فى ذلك مكافحة الفساد؛ وتعزيز النزاهة، وتدعيم القدرة على التحقيق المالي؛ وتدعيم قدرة القطاع الخاص على مكافحة الفساد وبناء قدرات الجهات الممارسة فى مصر وخارجها.

ولا تدخر الهيئة جهدًا فى العمل مع المكتب فى جميع أنشطته. وفى السنوات الأخيرة، عزز المكتب تعاونه مع الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد فى مصر من خلال الشراكة فى تنفيذ برامج مكافحة الفساد التى يستفيد منها المسؤولون من القطاعين العام والخاص من مصر وبلدان أخرى فى المنطقة. وأسهمت هذه الشراكة فى تعزيز التعاون الوطنى والإقليمى ويسرت تبادل الخبرات فيما بين الجهات المختصة فى المنطقة وأقامت اتصالات رسمية وغير رسمية فيما بينها. ودخل المكتب أيضًا فى شراكة مع الهيئة فيما يتعلق بتنفيذ مبادرة «غريس» فضلا عن مكافحة الفساد فى الألعاب الرياضية والتصدى للتلاعب بالمنافسات الرياضية.

يعمل المكتب الإقليمى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة مع الدول الأعضاء فى جميع أنحاء المنطقة لدعمها فى تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ووضع استراتيجيات لمكافحة الفساد واعتمادها، وتشريعات لمكافحة الفساد، وتعزيز قدرة المؤسسات على منع الفساد والتصدى له، وتقديم التدريب بشأن المسائل المتصلة بمكافحة الفساد

هذا وقد ترأست مصر الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فى شرم الشيخ فى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١، حيث اعتمدت الدول الأعضاء إعلانًا سياسيًا لتكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. واختتم مؤتمر الأطراف أعماله باعتماد مجموعة من التوصيات و«إعلان شرم الشيخ» بشأن «تدعيم التعاون الدولى فى مجال منع الفساد ومكافحته خلال أوقات الطوارئ والاستجابة للأزمات والتعافى منها» الذى يدعو الدول الأطراف إلى تدعيم التعاون من أجل منع الفساد وتحديده والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه قضائيا خلال فترة الأزمات.

كما استضافت مصر فى تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢ مؤتمر الأطراف السابع والعشرين فى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والذى يجعلنى أسلط الضوء على الأهمية الكبيرة للتصدى للفساد المرتبط بالجرائم التى تؤثر على البيئة. فضلا عن ذلك، إذا استمر الفساد فى إطار العمل الرامى إلى التصدى لتغير المناخ، فلن يؤدى ذلك إلا إلى إبطاء إجراءات التصدى.

دعونا نعمل جميعًا لجعل عام ٢٠٢٣ عامًا من العمل على جميع الجبهات. فعلينا أن نستغل الزخم الذى تحقق من اعتماد توصيات مؤتمر الدول الأطراف، وأن نعمل على صنع مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

أيادى التنمية المصرية فى قلب القارة الإفريقية

بقلم: االسفير هشام المقود
نائب الأمين العام للوكالة المصرية للشراكة من اجل التنمية

تم إطلاق الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية عقب إعلان السيد رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسى فى قمة الاتحاد الأفريقى التى عقدت فى مالابو؛ غينيا الاستوائية» عام ٢٠١٤» والتى أنشأت بدمج الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا والصندوق المصرى للتعاون الفنى مع دول الكومنولث والدول الإسلامية والدول المستقلة حديثاً. تمثل الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية الذراع التنموية للدولة المصرية المعنية بتعزيز وتطوير تعاون دول الجنوب - جنوب؛ وبصفة خاصة فى أفريقيا. وتهدف الوكالة إلى توظيف الامكانات والخبرات المصرية فى خدمة أشقائنا فى الدول الأفريقية لدعمها فى تحقيق مستهدفات التنمية الخاصة بها حيث تحظى الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية بدعم كبير من القيادة السياسية فى سبيل تحقيق هذا الهدف. وتتشكل الوكالة من مجلس إدارة يترأسه السيد سامح شكرى وزير الخارجية ويضم فى عضويته كلا من السفير نائب وزير الخارجية للشئون الأفريقية» ومساعدو وزير الخارجية للشئون الأفريقية؛ والأسيوية» والأوروبية» والمالية؛ والتعاون الدولى.

وتعمل الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية على توظيف كافة الأدوات المتاحة لديها فى سبيل دعم الدول الأفريقية ودول الكومنولث؛ حيث تقوم الوكالة بتنظيم العديد من الدورات التدريبية وبرامج بناء القدرات فى مختلف المجالات للكوادر من الدول الأفريقية ودول الكومنولث بالتعاون مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الخبرة فى الموضوعات المختلفة التى يشملها برنامج عمل الوكالة؛ مثل موضوعات الزراعة والرى والصحة. والطاقة الجديدة والمتجددة والتعليم» والدبلوماسية والتدريب القضائى والسلم والأمن.

ومنذ إنشائهاء قامت الوكالة بتنظيم أكثر من ٣٥٠" برنامج تدريبى لبناء القدرات شملت أكثر من ١٤٠٠٠متدرب من مختلف الدول.

كما تقوم أيضاً بايفاد الخبراء إلى الدول الأفريقية وفقاً لحاجة هذه الدول لسد العجز فى المجالات ذات الاهتمام؛ بالإضافة للعمل على تدريب وإعداد الكوادر الأفريقية فى هذه المجالات» حيث يصل عدد الخبراء المصريين العاملين فى الدول الأفريقية حالياً إلى أكثر من ٣٠" خبيرا كما تقوم الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية بتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية لدعم إمكانات الدول الأفريقية فى مواجهة التحديات؛ ورفع المعاناة عن شعوبها خاصة فى أوقات الأزمات والكوارث الإنسانية» حيث قامت الوكالة فى هذا الإطار بتقديم أكثر من ١٨٠دفعة من حزم المساعدات الإنسانية للدول الأفريقية» كما تقوم الوكالة أيضاً بإيفاد القوافل الطبية والعيادات المتنقلة للمناطق الأكثر إحتياجاً فى الدول الأفريقية للمساعدة فى تقديم خدمة طبية ذات جودة عالية للمواطنين فى الدول الأفريقية» والتى تخطى عددها أكثر من ٣٥" قافلة طبية.

يشمل إطار عمل الوكالة أيضاً تقديم المنح التعليمية فى الجامعات المصرية الحكومية والخاصة إلى الطلبة من الدول الأفريقية لدراسة مختلف الموضوعات. بُناءً على المجالات ذات الأولوية لتلك الدول إيماناً من الوكالة بدور التعليم فى الارتقاء بحياة الشعوب وتغيير واقع الدول إلى الأفضل وفى ضوء ذلك تتعاون الوكالة مع العديد من الجامعات والمؤسسات التعليمية المصرية المرموقة فى سبيل تحقيق هذا الهدف مثل جامعة القاهرة. وجامعة عين شمس والجامعة الأمريكية بالقاهرة» والجامعة البريطانية بالقاهرة» وجامعة سنجور، حيث وصل إجمالى عدد الطلاب الأفارقة الذين يدرسون فى الجامعات المصرية حالياً إلى ٤٧ طالباً تتكفل الوكالة بكافة مصروفاتهم الدراسية والمعيشية طوال مدة دراستهم بمصر وتبحث الوكالة حالياً سبل التعاون مع عدد من الجامعات والمؤسسات التعليمية المصرية لإتاحة المزيد من المنح الدراسية لأشقائنا من الدول الأفريقية» ومن هذه الجامعات: جامعة زويل للعلوم والتكنولوجيا والجامعة المصرية اليابانية

منذ إنشائها قامت الوكالة بتنظيم أكثر من ٣٥٠" برنامج تدريبى لبناء القدرات شملت أكثر من ١٤٠٠٠متدرب من مختلف الدول كما تقوم أيضاً بايفاد الخبراء إلى الدول الأفريقية وفقاً لحاجة هذه الدول لسد العجز فى المجالات ذات الاهتمام؛ بالإضافة للعمل على تدريب وإعداد الكوادر الأفريقية فى هذه المجالات» حيث يصل عدد الخبراء المصريين العاملين فى الدول الأفريقية حالياً إلى أكثر من ٣٠" خبيرا

حققت الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية نجاحات عديدة فى محاور مختلفة؛ أهمها محور تمكين المرأة. والأمن والسلام» والزراعة والري؛ والصحة» والإعلام» وهى المحاور التى تناولها مكتب الأمم المتحدة للتعاون جنوب - جنوب فى تقريره الذى نشر فى سبتمبر ٢٠٢٠. يضاف إلى كل ما سبق قيام الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية بالإشراف على تنفيذ وتفعيل مبادرة تنمية دول حوض النيل والتى تحظى بأولوية كبيرة على أجندة عمل الوكالة

للعلوم والتكنولوجيا بالإضافة إلى الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى. كما يدخل فى إطار عمل الوكالة أيضاً التعاون مع الوكالات والهيئات الدولية المناظرة والعاملة فى مجال التنمية فى إطار التعاون الثلاثى لتنفيذ عدد من المشروعات التنموية فى الدول الإفريقية وتقديم برامج بناء القدرات لكوادر تلك الدول» حيث تحظى الوكالة بشبكة واسعة من الشركاء الدوليين فى هذا المجال مثل وكالة التعاون الدولى اليابانية (الجايكا)؛ ى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)» إضافة إلى البنك الإسلامى للتنمية» وبنك التنمية الأفريقي» وصندو ق المعونة الفنية لأفريقيا التابع لجامعة الدول العربية: والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا). وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

وقد حققت الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية نجاحات عديدة فى محاور مختلفة؛ أهمها محور تمكين المرأة. والأمن والسلام» والزراعة والري؛ والصحة» والإعلام» وهى المحاور التى تناولها مكتب الأمم المتحدة للتعاون جنوب - جنوب فى تقريره الذى نشر فى سبتمبر ٢٠٢٠.

يضاف إلى كل ما سبق قيام الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية بالإشراف على تنفيذ وتفعيل مبادرة تنمية دول حوض النيل والتى تحظى بأولوية كبيرة على أجندة عمل الوكالة فى ضوء الاهتمام الذى توليه القيادة السياسية والحكومة المصرية لتفعيل هذه المبادرة وتعزيز دورها فى دعم التنمية فى الدول الأفريقية، حيث تقوم الوكالة بدراسة وتنفيذ العديد من المشروعات فى الدول الأفريقية» وبالتنسيق مع سلطات تلك الدول فى المشروعات ذات الأولوية العاجلة» والتى تحظى بتأثير سريع وفعال على جودة الحياة فى تلك الدول. وفى هذا الصدد قامت الوكالة» على سبيل المثال لا الحصر بتنفيذ العديد من المشروعات منها مشروع مستشفى مجدى يعقوب لجراحات القلب فى رواندا، و مشروع مكافحة الملاريا فى جنوب السودان، ومشروع حفر ١٠٠ بئر مياه جوفية فى كل من أوغندا وتنزانيا.

وفى إطار التعاون المثمر مع الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد التابعة لهيئة الرقابة الإدارية: تم تنظيم دورة من قبل الأكاديمية ضمن المنحة الرئاسية فى مجال مكافحة الفساد للكوادر الأفريقية خلال الفترة من٢١ إلى ٢٣فبراير ٢٠٢٢, كما يتضمن برنامج عمل الوكالة مع الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد للعام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ تنظيم عدد ٤ دورات تدريبية بشكل مشترك فى مجال مكافحة الفساد للكوادر من الدول الأفريقية» ويضاف إليها عدد ٢ دورة تدريبية أخرى يتم تنظيمها من خلال الأكاديمية كمنحة رئاسية.

تؤمن الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية بمبدأ تقديم الحلول الأفريقية للمشكلات الأفريقية والتى تُعزز من شعور الملكية للمشروعات التنموية المختلفة لدى الشعوب الأفريقية» بما يدعم استمرارية واستدامة تلك المشروعات.

والأهم أن كافة المشروعات والبرامج التى تنفذها الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية تتسق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠» وأجندة أفريقيا ٢٠٦٣.

وانطلاقا من هذا فإن الوكالة ستظل تعمل على بناء قاعدة أكبر من الشركاء الذين يتشاركون نفس الأجندة التنموية للقارة» فى سبيل التغلب على التحديات التنموية التى تواجهها القارة الأفريقية» بما يدعم استراتيجية الدولة المصرية فى تعزيز التواجد والدور المصرى فى القارة على كافة الأصعدة.

تأكيداً لمكانة ودور مصر..

الرقابة الإدارية رئيسا لاتحاد هيئات مكافحة الفساد الأفريقية

اكدت مصر على تسخير قدرات الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد لتنمية القدرات الافريقية، وتوفير كافة سبل الدعم الفنية واللوجستية لأنشاء مركز أبحاث ودراسات مكافحة الفساد فى افريقيا،

مندوب مصر يدلى بصوته اثناء اجراء انتخابات رئاسة اتحاد هيئات مكافحة الفساد

وكيل د/ خالد سعيد

رئيس قطاع الأمانة الفنية للجنة الوطنية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته

خلال فعاليات المؤتمر الثالث لاتحاد هيئات مكافحة الفساد فى شرق أفريقيا الذى عقد فى مدينة بوجمبورا- دولة بوروندي، عام ٢٠٠٩ اقترح رئيس بوروندى الراحل فكرة إنشاء منصة قارية أفريقية لمكافحة الفساد، وفى عام ٢٠١٣ أقرت هيئات مكافحة الفساد الأفريقية فى الاجتماع الذى عقد فى العاصمة الغانية "أكرا" أهمية العمل المشترك للقضاء على الفساد فى أفريقيا وتبنت النظام الأساسى للاتحاد كمنظمة دولية مستقلة تضم الهيئات العاملة فى مجال مكافحة الفساد بدول أفريقيا، بهدف تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأفريقية فى مجال منع ومكافحة الفساد، فى إطار اتفاقيتى (الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والاتحاد الإفريقى لمنع ومكافحة الفساد)، وتقرر أن يكون مقر الأمانة العامة للاتحاد فى بوجمبورا - بوروندي-.

ويتكون الهيكل التنظيمى للاتحاد من جهازين الأول هو الجمعية العامة والتى تعد الجهاز الأعلى للاتحاد وتضم فى عضويتها ممثلى الهيئات الأعضاء ويبلغ عددهم ٣٩ هيئة مكافحة فساد وأعضاء فخريين وتعقد اجتماعاتها مرة واحدة فى العام ويترأسها رئيس الاتحاد، وقد تم تنظيم عدد (٥) اجتماعات للجمعية آخرها فى بوجمبورا –بوروندي- من ٢٠-٢٤ يونية ٢٠٢٢،

والجمعية العامة لها خمس اختصاصات مهمة

(١) تحديد السياسات والاستراتيجيات لتنفيذ أهداف الاتحاد.

(٢) انتخاب وتعيين وعزل شاغلى المناصب المنصوص عليها فى النظام الأساسى.

(٣) الموافقة على الميزانية ومدونات السلوك المقترحة من قبل اللجنة التنفيذية للاتحاد.

(٤) الموافقة على قبول أعضاء جدد، تعديل النظام الأساسى للاتحاد.

(٥) تلقى واستعراض التقارير السنوية المقدمة من اللجنة التنفيذية.

الثانى هو اللجنة التنفيذية والتى تختص بتنسيق أنشطة الاتحاد بشكل عام وإعداد وتقديم الميزانيات السنوية لعرضها على الجمعية العامة لاعتمادها، وإعداد برامج الأنشطة وخطة العمل السنوية، وتدير الاتحاد وتتمتع اللجنة التنفيذية بجميع الصلاحيات غير المخصصة صراحة للجمعية العامة أو الرئيس أو الأمين العام، وتعقد اجتماعاتها الدورية مرة على الأقل كل عام ويحق للجنة تحديد مكان وزمان انعقاد اجتماعاتها وتتكون اللجنة من ٨ أعضاء هم

(١) الرئيس:يرأس الاتحاد ويمثله قانونًا، وينتخب لمدة ثلاثة سنوات تبدأ عقب انعقاد الجمعية العمومية التى انتخب خلالها وتنتهى بنهاية الاجتماع السنوى الثالث للجمعية، وتكون رئاسة الاتحاد بالتناوب بين رؤساء هيئات مكافحة الفساد بالاتحاد.

(٢) نائب أول للرئيس: يمارس سلطات الرئيس حال غيابه وينتخب من الجمعية العامة لمدة ثلاثة سنوات، وأن يكون من منطقة جغرافية مختلفة عن الرئيس ونائبه الثانى.

(٣) نائب ثانى للرئيس: يمارس سلطات الرئيس حال غيابه ونائبه الأول وينتخب لمدة ثلاثة سنوات، وأن يكون من منطقة جغرافية مختلفة عن الرئيس ونائبه الأول.

(٤) خمسة أعضاء: يتم انتخابهم من الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ويمثلون تمثيلًا جغرافيًا عادلًا (شمال، شرق، جنوب، غرب، وسط).

ووفقًا للنظام الأساسى للاتحاد يجوز لأى هيئة رسمية متخصصة فى مكافحة الفساد فى أفريقيا أن تتقدم بطلب للانضمام للاتحاد الذى يضم فى عضويته حتى الآن ٣٩ هيئة مكافحة فساد مقسمين حسب المناطق الجغرافية

- منطقة شمال أفريقيا: (مصر - الجزائر - تونس)
- منطقة جنوب أفريقيا: (ناميبيا - مالاوى - مدغشقر - بوتسوانا - اسواتينى - ليسوتو - زامبيا – زيمبابوي- جنوب أفريقيا).
- منطقة شرق أفريقيا: (بوروندى - جيبوتى - كينيا - أوغندا - رواندا - تنزانيـا - جنوب السودان - إثيوبيا - جزر القمر).
- منطقة غرب أفريقيا: (غانا - السنغال - النيجر - ساوتوميه وبرينسيب - مالى - بنين - نيجيريا - ساحل العاج - غينيا - ليبريا - سيراليون - توجو - بوركينا فاسو- الكاميرون).
- منطقة وسط أفريقيا: (جمهورية الكونغو - الكونغو الديمقراطية - الجابون - تشاد).

ومنذ نشأة الاتحاد فى ٢٠١٣ وحتى ٢٠٢١ تم تنظيم انتخابات اللجنة التنفيذية مرتين وتم تعطيلها مرتين نتيجة (وباء أيبولا عام ٢٠١٦، جائحة كورونا عام ٢٠٢٠)

المرة الأولى التى جرت فيها انتخابات كانت فى أكرا – غانا ٢٠١٣ وأسفرت عن انتخاب رئيس من غانا ونائب أول من جنوب السودان ونائب ثانى من الجابون، وتم انتخاب مصر لتمثيل منطقة الشمال، وليبريا لمنطقة الغرب والكاميرون لمنطقة الوسط ومالاوى لمنطقة الجنوب وأوغندا لمنطقة الشرق.

الثانية كانت فى برازافيل – جمهورية الكونغو ٢٠١٧ وأسفرت عن انتخاب رئيس من جمهورية الكونغو ونائب أول من السنغال ونائب ثانى من زامبيا، وتم إعادة انتخاب مصر لتمثيل منطقة الشمال، والنيجر لمنطقة الغرب والكونغو الديمقراطية لمنطقة الوسط وتنزانيا استثناءً لمنطقة الجنوب وإعادة انتخاب أوغندا لمنطقة الشرق.

وتضمن الاجتماع السنوى الخامس للجمعية العامة لاتحاد هيئات مكافحة الفساد تحت عنوان "حماية ثروة أفريقيا مكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة" من ٢٠ إلى ٢٤ يونيه ٢٠٢٣ ببوجمبورا – بوروندى - عدد من الفعاليات

- فقد بلغ عدد الجلسات (٩) تم تقسيمها إلى جلسات تخصصية فى مجال الخطة الاستراتيجية للاتحاد ٢٠٢٢-٢٠٢٦، ودور هيئات مكافحة الفساد فى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، واستعراض دليل الإجراءات الإدارية والمالية للاتحاد، ومدونة قواعد السلوك والاخلاقيات للاتحاد،
- قام ممثلى هيئة الرقابة الإدارية بإجراء مداخلات فى جميع فعاليات وحلقات نقاش المؤتمر

حيث تم استعراض أفضل الممارسات الناجحة والجهود الوطنية المبذولة فى وضع ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢.

وقام وفد هيئة الرقابة الإدارية بالتعاون مع وزارة الخارجية المصرية بعقد اجتماعات مع الوفود لدعم الملف الانتخابى لمصر وابراز جهود مصر فى مجالات منع ومكافحة الفساد.

بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٣ عُقدت انتخابات اللجنة التنفيذية (٢٠٢٢-٢٠٢٥) بنظام الاقتراع السرى المباشر بحيث يكون لكل دولة صوت واحد ويكون الفوز فى كل مقعد للدولة الحاصلة على الأغلبية المطلقة، وسُمح لكل هيئة مرشحة بعرض أهم نقاط برنامجها الانتخابى فى ٥ دقائق، واسفرت النتيجة عن فوز مصر ممثلة فى هيئة الرقابة الإدارية بمقعد رئيس الاتحاد ب ١٧ صوت مقابل ١٢ صوت لأوغندا، وفوز مالى بمقعد النائب الأول لرئيس الاتحاد ب١٧ صوت مقابل ١٢ للسنغال، و الكاميرون بمقعد النائب الثانى لرئيس الاتحاد ب ١٥ صوت مقابل ١٤ صوت لزامبيا، واختيار المجموعات الإقليمية لممثليهم بالتزكية: الجزائر عن إقليم شمال افريقيا، وزمبابوى عن إقليم جنوب افريقيا، وسيراليون عن غرب افريقيا، وتنزانيا عن شرق افريقيا، وجمهورية الكونغو (برازافيل) عن إقليم وسط افريقيا.

وقامت هيئة الرقابة الإدارية بإلقاء كلمة بمناسبة رئاستها للاتحاد تضمنت

توجيه الشكر للحكومة البوروندية على كرم الضيافة وشكر كافة

تم التأكيد على تنفيذ المنحة الرئاسية لعدد ١٨٠ كادر افريقى متخصص فى مجال مكافحة الفساد لتبادل الخبرات معهم خلال الثلاث الأعوام القادمة ٢٠٢٣-٢٠٢٥، وذلك بعد نجاح تدريب ٢٥٠ كادر افريقي، والعمل على تسخير قدرات الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد لتنمية القدرات الافريقية، وتوفير كافة سبل الدعم الفنية واللوجستية لإنشاء مركز أبحاث ودراسات مكافحة الفساد فى افريقيا

انتخاب مصر ممثلة فى هيئة الرقابة الإدارية لمنصب رئيس الاتحاد لمدة ثلاث سنوات يعكس ثقة كافة الدول الافريقية للمكانة والدور المصرى وخاصة الخبرات المصرية فى مجال منع ومكافحة الفساد بكافة صورة وأشكاله، فضلاً عن الاهتمام المصرى بالتعاون مع مختلف المحافل والأجهزة الدولية المعنية بمنع ومكافحة الفساد للأشقاء فى القارة الافريقية

الأعضاء السابقين باللجنة التنفيذية الثانية للاتحاد على الجهود المضنية لإدارة أعماله، والتمنيات بالنجاح للسيد بيزمانا فى تولى مهامه كأمين عام للاتحاد، وتوجيه التهنئة لأعضاء اللجنة التنفيذية الجُدد لقيادة مؤسسة مهمة لمكافحة الفساد على المستوى الافريقي، وتم التأكيد على تنفيذ المنحة الرئاسية لعدد ١٨٠ كادر افريقى متخصص فى مجال مكافحة الفساد لتبادل الخبرات معهم خلال الثلاث الأعوام القادمة ٢٠٢٣-٢٠٢٥، وذلك بعد نجاح تدريب ٢٥٠ كادر افريقي، والعمل على تسخير قدرات الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد لتنمية القدرات الافريقية، وتوفير كافة سبل الدعم الفنية واللوجستية لإنشاء مركز أبحاث ودراسات مكافحة الفساد فى افريقيا، والتطلع ان يكون هذا المركز له دور فى تحليل المؤشرات الدولية المعنية بمكافحة الفساد واقتراح السياسات الخاصة بمواجهة، وتحسين تصنيف الدول الافريقية فى المؤشرات، وتشجيع مصر للدول الافريقية الشقيقة التى لم تنضم بعد لتلك الاتفاقيات والتجمعات إلى سرعة الانضمام للاتحاد للحد من مخاطر الفساد.

لقد أسفر الاجتماع السنوى الخامس للجمعية العامة للاتحاد عن اعتماد ١٤ قرار أبرزها اعتماد الخطة الاستراتيجية لاتحاد هيئات مكافحة الفساد الأفريقية ٢٠٢٢-٢٠٢٦ وتتضمن عدد (٥) أهداف استراتيجية

الأول تعزيز قدرات الاتحاد المؤسسية والتشغيلية،

الثانى نشر ثقافة منع ومكافحة الفساد والتدفقات المالية غير

المشروعة، الثالث تطوير القدرات القيادية فى مجال منع ومكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة،

الرابع تعزيز التعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين فى مجال مكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة

الخامس إنشاء المركز الأفريقى للبحوث والدراسات المتعلقة بمكافحة الفساد.

وفى ٢٠٢٢/٦/٢٤ تم عقد الاجتماع الأول للجنة التنفيذية برئاسة مصر وكانت أبرز نتائجه ضرورة تثبيت ممثلى الهيئات فى اجتماعات المستقبلية للاتحاد لضمان الفعالية، والموافقة على طلب دولة مالى باستضافة اجتماع اللجنة التنفيذية عام ٢٠٢٣، وعرض دولة تنزانيا استضافة الاجتماع التالى له، وتكليف أمانة الاتحاد بإعداد خطة تنفيذية لتفعيل استراتيجية الاتحاد ٢٠٢٢-٢٠٢٦ تتضمن الأنشطة ومسئول التنفيذ والبرنامج الزمنى.

وفى ٢٢٠٢/٩/٢٨قامت هيئة الرقابة الإدارية بصفتها رئيس اتحاد هيئات مكافحة الفساد بالعمل على تفعيل استراتيجية الاتحاد ٢٠٢٢-٢٠٢٦ من خلال توقيع مذكرة تفاهم بين الاتحاد والبنك الافريقى للتنمية بمدينة ابيدجان -دولة ساحل العاج- بهدف اعداد مبادرات لبناء القدرات المؤسسية، وتنظيم حلقات دراسية وندوات على المستوى

قامت هيئة الرقابة الإدارية بصفتها رئيس اتحاد هيئات مكافحة الفساد بالعمل على تفعيل استراتيجية الاتحاد ٢٠٢٢-٢٠٢٦ من خلال توقيع مذكرة تفاهم بين الاتحاد والبنك الافريقى للتنمية بمدينة ابيدجان -دولة ساحل العاج- بهدف اعداد مبادرات لبناء القدرات المؤسسية، وتنظيم حلقات دراسية وندوات على المستوى الوطنى والإقليمى والدولى

الوطنى والإقليمى والدولى لفائدة الهيئات الأعضاء فى الاتحاد والدول الأعضاء فى البنك، واستعراض الأنشطة البحثية وأنشطة الأكاديميات الوطنية لمكافحة الفساد والمراكز التدريبية والتشجيع على تطويرها فى مجالات منع ومكافحة الفساد، متابعة الامتثال للاتفاقيات الإقليمية والدولية المعنية بمكافحة الفساد والجهود المبذولة لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد، والتعاون فى مجال حماية أنشطة البنك الافريقى للتنمية من جرائم الفساد بالدول الافريقية، وتم تنظيم ورشة عمل على هامش مذكرة التفاهم عقدت ورشة عمل شارك فيها ممثلين عن اللجنة التنفيذية للاتحاد والاتحادات الإقليمية لهيئات مكافحة الفساد وقيادات البنك الأفريقي، والسيد رئيس المجلس الاستشارى للاتحاد الافريقى لمحاربة الفساد، وممثل عن منظمة الشفافية الدولية ببرلين ومنظمة مجتمع مدنى بساحل العاج.

ختاماً يجب التأكيد على أن انتخاب مصر ممثلة فى هيئة الرقابة الإدارية لمنصب رئيس الاتحاد لمدة ثلاث سنوات يعكس ثقة كافة الدول الافريقية للمكانة والدور المصرى المشهود على الساحة الافريقية عموماً وخاصة الخبرات المصرية فى مجال منع ومكافحة الفساد بكافة صورة واشكاله، فضلا عن الاهتمام المصرى بالتعاون مع مختلف المحافل والأجهزة الدولية المعنية بمنع ومكافحة الفساد للأشقاء فى القارة الافريقية

اجتماع مجموعات العمل بمقر مكتب مكافحة الجريمة والمخدرات بفيينا

الجهود الدولية لمكافحة الفساد

مقال هيئة التحرير

اجتماع مجموعات عمل آلية تعزيز التعاون الدولى وتبادل المعلومات بفيينا

ترأست مصر بصفتها رئيس الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الاطراف فى الاتفاقية الأممية مجموعات عمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بفيينا، حيث حضر الوزير عمرو عادل رئيس هيئة الرقابة الإدارية بصفته رئيس الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ليشهد أعمال اجتماعات مجموعات عمل الاتفاقية والمعنية باسترداد الموجودات، وتعزيز التعاون الدولى واستعراض تنفيذ الاتفاقية الأممية وذلك خلال الفترة من ٧ إلى ١١ نوفمبر بفيينا.

وعلى مدار خمسة أيام ناقشت مجموعات العمل آلية تعزيز التعاون الدولى وتبادل المعلومات والخبرات المكتسبة والجهود المبذولة لتنفيذ الاتفاقية ومناقشة الممارسات الناجحة وتحديات تنفيذ إعلان شرم الشيخ الصادر عن

مؤتمر الدورة التاسعة للدول الأطراف بإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حول تعزيز التعاون الدولى فى مجال منع الفساد ومكافحته فى أوقات الأزمات والطوارئ والتعافى منها.

وتضمنت الجلسات قيام هيئة الرقابة الإدارية باستعراض أهمية وأسباب تبنى مصر إعلان شرم الشيخ لكونه القرار الأول من نوعه الذى يتناول التعاون الدولى فى مجال منع ومكافحة الفساد خلال الأزمات بصفتها قضية تتسم بالاستمرارية.

وتم عرض الجهود الوطنية فى مجال الحوكمة ومكافحة الفساد فى مواجهة تداعيات كوفيد ١٩ وبرنامج الحماية الاجتماعية التى تبنتها الدولة المصرية، كما تم استعراض جهود مصر فى التعاون الدولى غير الرسمى مع أجهزة مكافحة الفساد حول العالم للتصدى للفساد العابر للحدود، وشارك مصر فى استعراض جهودها فى تنفيذ إعلان شرم الشيخ وفود الولايات المتحدة واستراليا والبرازيل وايطاليا ورومانيا والبنك الدولى ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

وعلى هامش الجلسات عقدت لقاءات جانبية مع بعض رؤساء ومسؤولى أجهزة مكافحة الفساد وإنفاذ القانون ببعض الدول والجهات الدولية المعنية المشاركة بالمؤتمر ومناقشة أولويات مكافحة الفساد للحد من مخاطره وانتهت أعمال الجلسة الختامية باعتماد تقارير مجموعات العمل المختلفة.

وقد عزز تلك الأنشطة التواصل الدائم والفعال على كافة الأصعدة لدعم الجهود الرامية لمكافحة الفساد ومنعه حيث سبق وأن التقى السيد رئيس هيئة الرقابة الإدارية بالسيدة غادة والى وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذى لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة بمقر الهيئة بالقاهرة.

وخلال اللقاء بحث الجانبان سُبُل تفعيل إعلان شرم الشيخ الصادر فى ختام أعمال الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد برئاسة هيئة الرقابة الإدارية، وكذلك استعراض الأنشطة والفعاليات المشتركة فى مجال صقل قدرات الكوادر المعنية بمنع ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة وجرائم الاتجار بالبشر، وأيضاً العمل على الاستعانة بالكوادر الوطنية من ذوى الخبرات المتميزة من هيئة الرقابة

أعمال الاجتماع الوزارى الأول لمكافحة الفساد لمنظمة التعاون الإسلامى

أكدت د. غادة والى حرص مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة على الشراكة المستدامة مع هيئة الرقابة الإدارية، إيماناً منه بالدور الهام الذى تقوم به الهيئة، خاصة فى مجال التصدى للفساد ومنعه ،ومكافحة جرائم الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية

استعرضت هيئة الرقابة الإدارية أهمية وأسباب تبنى مصر إعلان شرم الشيخ لكونه القرار الأول من نوعه الذى يتناول التعاون الدولى فى مجال منع ومكافحة الفساد خلال الأزمات بصفتها قضية تتسم بالاستمرارية.

الإدارية على المستويين الإقليمى والدولي، وتكثيف التعاون مع الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد الذراع التدريبى والتثقيفى للهيئة.

حيث ثمن السيد الوزير عمرو عادل أثناء اللقاء الدور الذى يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة برئاسة د.غادة والى فى مجال دعم تنفيذ اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد والتعاون مع الأجهزة العامله فى هذا المجال وتدريب كوادرها ، مؤكداً على أهمية تنسيق التعاون المشترك مع الأجهزة العاملة فى مجال منع ومكافحة الفساد على المستويين الدولى والإقليمى لمحاصرة هذه الآفة التى تؤثر على جهود التنمية ، معرباً عن تطلعه للمزيد من التعاون المثمر والبناء مع مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة فى المجالات المشتركه خلال الفترة المقبلة.

ومن جانبها تقدمت السيدة غادة والى بالتهنئة للسيد الوزير عمرو عادل لتوليه منصب رئيس هيئة الرقابة الإدارية متطلعة لاستمرار التعاون بين الجانبين فى جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك ، كما أكدت حرص مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة على الشراكة المستدامة مع هيئة الرقابة الإدارية، إيماناً منه بالدور الهام الذى تقوم به الهيئة، لاسيما فى مجال التصدى للفساد ومنعه ،ومكافحة جرائم الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية ، كما أشارت د. غادة والى إلى اهتمام المكتب بتقديم أوجه الدعم اللازمة للهيئة خلال رئاستها لاتحاد هيئات مكافحة الفساد الأفريقية نظراً لدورها الإقليمى البارز فى هذا المجال.

وفى ذات الإطار سبق لهيئة الرقابة الإدارية المشاركة فى اجتماع مؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشأن الإنجازات المحققة لتنفيذ التزامات الإعلان السياسى من أجل مكافحة الفساد لتنفيذ التزامات الإعلان السياسى المعتمد فى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد خلال الفترة من ٥ إلى ٨ سبتمبر ٢٠٢٢ بفيينا.

تضمنت الاجتماعات حلقات نقاشية للتباحث حول الممارسات الجيدة، والتحديات، والسبيل للمضى قدما نحو الوفاء بالالتزامات الواردة فى أقسام الإعلان السياسى.

اجتماع الخبراء الحكوميين لبحث تنفيذ إعلان شرم الشيخ

عقدت هيئة الرقابة الإدارية بمقر الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد بحضور السيد الوزير / عمرو عادل رئيس الهيئة وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعنى بمكافحة المخدرات والجريمة اجتماعا دولياً للخبراء الدوليين المعنيين باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لبحث تنفيذ إعلان شرم الشيخ حول مكافحة الفساد فى أوقات الطوارئ والاستجابة للأزمات حيث حضر الاجتماع ممثلى ٣٠ دولة والعديد من المنظمات الدولية والخبراء الدوليين.

إقرار اتفاقية مكة المكرمة للتعاون فى مجال إنفاذ قوانين مكافحة الفساد

ترأس السيد الوزير / عمرو عادل رئيس هيئة الرقابة الإدارية وفد مصر فى أعمال الاجتماع الوزارى الأول لأجهزة إنفاذ القانون ومكافحة الفساد للدول الأعضاء فى منظمة التعاون الإسلامى والذى عقد بالمملكة العربية السعودية وقد انتهى الاجتماع إلى إقرار اتفاقية مكة المكرمة للدول الأعضاء فى المنظمة فى مجال إنفاذ القانون ومكافحة الفساد.

التغيرات المناخية ..
مصر بين مواجهة التحدى الصعب.. واستثمار الفرص الواعدة

بقلم :د. إيناس أبو طالب
رئيس جهاز شئون البيئة السابق
أستاذ تكنولوجيا معالجة المخلفات السائلة والدراسات البيئية
معهد بحوث البيئه والتغيرات المناخية-المركز القومى للبحوث

تجاوز الحديث عن تغير المناخ مرحلة التساؤل إذ كان مجرد ظاهرة عابرة أم هو تغير حقيقى له أسبابه المعروفة وآثاره التى أصبحنا نعانى منها جميعا ونعيشها. ويعد تغير المناخ ظاهرة طبيعية فى الأصل تحدث بتغير الحقب الزمنية تؤدى إلى تسارع وتيرة معدل التغير المناخى، حيث إن زيادة غازات الاحتباس الحرارى عن تركيزات ما قبل الثورة الصناعية بمعدلات غير مسبوقة- نتيجة للأنشطة البشرية التنموية المتزايدة -أدى لزيادة كمية الحرارة المعتصة بواسطة هذه الغازات مما أدى إلى زيادة المحتوى الحرارى للكرة الأرضية محدثا خللا فى الاتزان الحرارى وارتفاع متوسط درجة حرارة الأرض مسببا التغيرات المناخية وما يستتبعها من تأثير على أشكال الحياة بمظاهرها المختلفة.

فارتفاع درجات الحرارة عن معدلاتها بشكل دائم وغير مسبوق يؤدى إلى زيادة معدلات بخر المياه من المسطحات المائية و انخفاض معدلات رطوبة التربة نتيجة زيادة البخر ، مما يزيد من الجفاف الذى قد يؤدى للتصحر فى بعض الأماكن وأيضا الحد من معدلات تغذية خزانات المياه الجوفية. علاوة على أن ارتفاع درجات الحرارة، يؤدى إلى تزايد الاستهلاكات المائية للمحاصيل وبالتالى زيادة الاحتياجات المائية لقطاع الزراعة مما يؤدى لزيادة الضغوط على الموارد المائية المحدودة وتغير مواعيد فصول السنة وما يصاحب ذلك من اضطراب فى الأحوال الجوية التى أصبحت شديدة التأثير وتنتج عنها كوارث مثل السيول والفيضانات بما يهدد حياة البشر وتدمير ممتلكاته التى تتكرر فى مواقع مختلفة .

لقد أصبح تغير المناخ هو الهاجس الذى يعترض مسيرة التنمية المستدامة وجهود رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.واكثر القطاعات تأثرا بالتغيرات المناخية المياه والزراعة والمناطق الساحلية .ويعد قطاع المياه من أهم القطاعات المتأثرة بالتغيرات المناخية وهو قطاع حاكم نظرا للترابط بين المياه والغذاء والطاقة وتأثيره المباشر وغير المباشر على الاقتصاد المصرى.

وتعد ظاهرة التغير المناخى ظاهرة عابرة للحدود وقد بدا ملحوظا فى السنوات الأخيرة فى مصر أن التطرف المناخى من ارتفاع درجات الحرارة وقلة الأمطار أو زيادتها فى غير موسمها يؤثر سلبا على نوعية المحاصيل الغذائية والأعلاف والإنتاج الحيوانى وهو ما يتطلب زيادة الرقعة الزراعية لتحقيق حد أدنى من الأمن الغذائى . ويعتبر زيادة الطلب على المياه لزيادة الرقعة الزراعية فى ظل العجز المائى الناجم عن تناقص التدفقات العابرة للحدود من حصتنا من نهر النيل والطقس الجاف المحلى علاوة على النمو السكانى المتزايد تحديا لخطط التنمية المستدامة.

ارتفاع درجات الحرارة يهدد بارتفاع منسوب سطح البحر وغرق السواحل المصرية و تهجير السكان وتقلص السياحة مما قد يؤدى الى عواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة . منها أن ارتفاع مستوى سطح البحر الأبيض سيعنى أن تتعرض الأراضى الساحلية للتملح وتضرر الخزان الجوفى الساحلى مما يؤثر سلبيا على الإنتاجية الزراعية خصوصا مع السحب الجائر من الخزان الجوفى .علاوة على غرق مساحات شاسعة من دلتا النيل التى تضم أجود الأراضى الزراعية التى تنتج من ٣٠-٤٠٪ من إنتاج مصر من الغذاء والإنتاج الزراعى و٥٠٪ من الإنتاج الصناعى .

أيضا تواجه تنفيذ خطط التنمية سواء الزراعية أو الصناعية لمجابهة الزيادة السكانية تحديات كبيرة أبرزها ندرة المياه و تزداد حدة الندرة بسبب زيادة الطلب على المياه لمواجهة ارتفاع درجات الحرارة.مما يستلزم اجراءات على المستويين العاجل والأجل للحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التى تترتب على المظاهر المصاحبة لتغير المناخ . والمشكلة الأكبر أن الفئات الفقيرة هى الأكثر تضررا من تداعيات التغيرات المناخية التى تدفعها إلى النزوح خارج مجتمعاتها ، لذلك فإن وجود سياسات داعمة وجهود حثيثة لمواجهة تغير المناخ أصبح ضرورة وليس رفاهية.

وتنحصر آليات الحد من تأثيرات التغيرات المناخية فى اجراءات التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة التركيز على ضرورة العمل على تحقيق وقف عالمى لارتفاع انبعاثات الغازات الدفيئة؛ ويهدف ذلك إلى تحقيق التوازن بين الانبعاثات البشرية المنشأ، وعمليات إزالتها .والتكيف فى مواجهة الآثار السلبية للتغير المناخى وربما يتساءل البعض عن معنى التكيف، والإجابة أن التكيف هو اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للتأقلم مع التغيّر المناخي، وتختلف هذه الإجراءات من دولة إلى أخرى بحسب موقعها الجغرافي، ودرجة تأثرها بالتغيرات السلبية للمناخ، وبحسب قدراتها المالية، ومن هذه الإجراءات بناء دفاعات الفيضانات، وإنشاء نظم الإنذار المبكّر للأعاصير والتحوّل إلى زراعة المحاصيل المقاومة للجفاف ...وغيرها

وعلى الرغم من أن مصر لاتساهم إلا بنسبة ٠,٦ ٪ من حجم الانبعاثات لغازات الاحتباس الحرارى إلا إنها تعتبر الاستثمار فى اجراءات التخفيف و التكيف مع تغيرات المناخ أمر بالغ الأهمية. ولهذا اتخذت الحكومة المصرية إجراءات التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون الذى يعد أكثر صلابة فى مواجهة التغيرات المناخية ، حيث إنه قادر على أن يكون محركا لخلق فرص عمل جديدة مع تبنى نهج يشمل دمج البعد البيئى

تعد مصر سوقا واعدا للاستثمار فى العمل المناخى فى مجالات الطاقة النظيفة نظرا لما حبى الله به أرضها من ثروات طبيعية مثل توفر الشمس و مزارع الرياح حيث يمكن الاستثمار فى محطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح كما أن مصر من الدول الجاذبة لتوطين تكنولوجيا تصنيع الخلايا الشمسية وأيضا مكونات محطات التحلية

الاقتصاد المصرى يواجه تحديات تنموية متزايدة وضغوط على موازنة الدولة لتنفيذ مشروعات التخفيف و التكيف على حد سواء فى ظل عدم وجود التمويل الكافى لتنفيذ كافة التدابير لمواجهة الصدمات المتعلقة بالتغيرات المناخية وتأثيراتها السلبية التى تشمل النظم البيئية

والاجتماعى لمعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ .

ويتم تطبيق إجراءات التخفيف فى المشروعات الجديدة بالتحول لتكنولوجيات منخفضة الانبعاثات والتخفيض التدريجى للتقنيات عالية الانبعاثات التى ستساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك باستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة والاستثمار فى مجال تحسين كفاءة الطاقة فى القطاعات المختلفة وتدوير ومعالجة المخلفات الصلبة والزراعية وتحويل الوقود للغاز الطبيعى أو الكهرباء فى قطاعى النقل خاصة والصناعات الصغيرة .

ويعد الاستثمار فى إجراءات التكيف مع تغير المناخ أمر بالغ الأهمية لما له من أبعاد اقتصادية لمجابهة ما خلفه التغير المناخى من نقص فى الموارد المائية الأمر الذى أثر بالتبعية على النشاط الزراعى والصناعى والتوزيع السكانى . ولسد الفجوة بين الاحتياجات المائية والموارد المائية المتاحة يتم التوسع فى تنفيذ مشروعات للتكيف بتنمية الموارد المائية من خلال معالجة وإعادة تدوير مياه الصرف الصحى والزراعى وتحلية مياه البحروالآبار وحصاد مياه الأمطار والسيول والحد من التلوث بزيادة تغطية القرى بخدمات الصرف الصحى وزيادة كفاءة استخدامات المياه بتأهيل الترع والحد من تداخل مياه البحر بتنفيذ بنية تحتية لحماية الشواطئ .

إن الاقتصاد المصرى يواجه تحديات تنموية متزايدة وضغوط على موازنة الدولة لتنفيذ مشروعات التخفيف و التكيف على حد سواء فى ظل عدم وجود التمويل الكافى لتنفيذ كافة التدابير لمواجهة الصدمات المتعلقة بالتغيرات المناخية وتأثيراتها السلبية التى تشمل النظم البيئية وصحة الإنسان والزراعة والصناعة وتوزيع السكان مما يؤدى لعرقلة النمو الاقتصادى، ويجعل تحقيق هدف القضاء على الفقر فى خطة التنمية المستدامة على المحك .

وبعد عرض كل هذه التحديات التى لا تخفى على أحد وجب علينا تحويل تحديات التغير المناخى إلى فرص للاستثمار والتنمية وتعزيز الوجود الاستراتيجى بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع الدولى لتحقيق نقلة نوعية فى الاستجابة لتحديات التغير المناخى. ويمكن الاستثمار فى العمل المناخى على مسارين الأول داخل حدود الدولة المصرية . والثانى خارجى من خلال التعاون مع دول أفريقيا .

فالمؤكد أنه بالرغم من التحديات الكبيرة التى تسببت فيها تداعيات التغيرات المناخية إلا أن مصر تعد سوقا واعدا للاستثمار فى العمل المناخى فى مجالات الطاقة النظيفة نظرا لما حبى الله به أرض مصر من ثروات طبيعية مثل توفر الشمس و مزارع الرياح حيث يمكن الاستثمار فى تنفيذ مشروعات لإنشاء محطات للطاقة الشمسية وطاقة الرياح .علاوة على أن مصر من الدول الجاذبة لتوطين تكنولوجيا تصنيع الخلايا الشمسية وايضا مكونات محطات التحلية، والتكنولوجيات منخفضة الكربون بالإضافة لمشروعات توطين تكنولوجيات معالجة وتدوير المخلفات الناتجة عن التوسع فى استخدام ألواح الطاقة الشمسية والبطاريات الكهربية لضمان استدامة الطاقة .

علاوة على ذلك فمن الضرورى الاستثمار فى تعدين مخلفات محطات التحلية باستخلاص الأملاح الثمينة من المحلول الملحى الناتج عن التحلية (البرين) مثل استخلاص النيكل، والكوبلت، والماغنيسيوم والليثيوم الذى يعد العنصر الأساسى فى بطاريات السيارات الكهربية بعد ارتفاع الطلب العالمى عليه بطريقة غير مسبوقة نتيجة أنه العنصر الرئيسى والأهم فى صناعة جميع أنواع البطاريات الصغيرة والكبيرة ، بجانب أنه اصبح جزءاً مهماً من مستقبل صناعة السيارات الكهربائية ولهذا فإن استخلاص الليثيوم من الخامات غير التقليدية ضرورة ملحة جدا .

بالإضافة لخلق فرص للاستثمار المصرى بقطاعيه الحكومى والخاص وتعظيم التبادل التجارى بين مصر ودول حوض النيل لدعم تلك الدول وتنفيذ مشروعات تنموية مشتركة مثل المشروعات الكهربائية والزراعية والإنتاج الحيوانى مما يدعم الاقتصاد المصرى ويحل المشكلات الاقتصادية الناتجة عن نقص الموارد المائية باستيراد المياه الافتراضية عن طريق توفير الاحتياجات الزراعية والحيوانية من تلك الدول .

ويبقى على الحكومة خلق بيئة محفزة للاستثمار المناخى بتطوير أدوات التمويل وآليات العمل المشترك من أجل استثمار كل هذه الفرص الواعدة.

عملية الخرطوم

فى مواجهة جرائم الهجرة غير الشرعية

عنت الدولة المصرية بتحديث تشريعاتها فى المجالات المتعددة لمعالجة المتغيرات المتلاحقة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وكذلك لتحقيق المستهدفات المرجوة أثناء تحقيق غايتها القومية وما يستتبعها من أهداف استراتيجية وتخصصية وقد انعكس ذلك جلياً أثناء وضع التعديلات الدستورية فى عام ٢٠١٤ التى تضمنت مواد دستورية تؤصل بشكل ملزم لمكافحة الفساد ووضع استراتيجية وطنية لتلك الغاية الهامة وفى عام ٢٠١٦ تم وضع القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٦ لمكافحة الهجرة غير الشرعية والمعدل بالقانون رقم ٢ لسنة٢٠٢٢ إمعاناً فى إحكام الرقابة وتشديد العقوبة على مرتكبيها وتلاها تعديل قانون هيئة الرقابة الإدارية بموجب القانون ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧ حيث تضمن إضافة اختصاصات جنائية جديدة ضمن مهام الهيئة وهى التصدى لجرائم الاتجار بالبشر والاتجار بالأعضاء البشرية والنقد الأجنبى وانتحال صفة الموظف العام وقد واجهت هيئة الرقابة الإدارية العديد من الوقائع الجنائية المختلفة المتعلقة بجريمة الهجرة غير المشروعة من خلال مباشرة القضايا الجنائية المختلفة محل اختصاصها حيث تقترن جريمة الهجرة غير الشرعية بجرائم أخرى مثل التزوير فى الأوراق واصطناع المحررات الرسمية وكذلك تتخذ هذه الجريمة فى إحدى مراحلها صورة الاتجار بالبشر حيث تنتفى إرادة الراغب فى الهجرة غير الشرعية ويكون فى حالة الاستضعاف وقد تمارس ضده أعمال القسر والتحايل والخداع أو التعرض لأغراض الاستغلال المختلفة أثناء عمليات النقل والايواء والاستقبال وصولا إلى الممارسات الشبيهة للرق والاستعباد مما شكل مدخلا لأعضاء هيئة الرقابة الإدارية للتصدى لجريمة الاتجار بالبشر مع تفهم كامل من النيابة العامة أثناء العرض عليها لمثل هذه الأفعال والممارسات المؤثمة أثناء مرحلة جمع الاستدلالات واجراء التحريات وصولا الى أعمال الضبط والتفتيش.

جريمة الهجرة غير الشرعية

تصنف الدول فيما يخص قضايا تهريب المهاجرين الى ثلاثة أنواع وهى دولة مصدر (منشأ) ودولة معبر(عبور) ودولة مقصد (وجهة) ولا تمثل جريمة تهريب المهاجرين مشكلات أمنية محدودة يكتفى التصدى لها من وجهة النظر الأمنية فقط بل تمتد أبعادها إلى وجوب دراسة أسباب الظاهرة العامة على نحو واسع بالنسبة للدولة التى تواجهه ككل ودراسة الظاهرة داخل الأقاليم التى تنتشر بها بشكل

خاص.. وكذلك دراسة الأسباب الطاردة للراغبين فى الهجرة غير الشرعية من دول (المنشأ) لتعرضهم لظروف أو أحوال تخص مجتمعاتهم وتنعكس على رغبتهم فى الهجرة ونظراً لعدم إمكانية تنفيذ هذه الرغبة بصورة مشروعة يلجأون إلى تحقيقها عبر الطرق غير المشروعة.

التعريف بعملية الخرطوم

فى عام ٢٠١٤ تم إطلاق "عملية الخرطوم" المشتركة بين الاتحاد الأوروبى ودول القرن الأفريقى ودول المعبر ومن ضمنها جمهورية مصر العربية لمكافحة أسباب وتبعات الهجرة غير الشرعية حيث تبحث وجود تعاون لمكافحة الظاهرة وفق نهج متكامل يشمل النواحى الدبلوماسية والأمنية والتنموية.

وقد تم عقد العديد من الاجتماعات للدول الأعضاء فى إطار تعزيز التعاون الثنائى والإقليمى وتناول الملف بأبعاده الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية و تبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

المشاركون يجتمعون بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد

واحتضنت مصر خلال الفترة من ١١/٢٢ الى ١١/٢٤/ ٢٠٢٢ ورشة عمل لممثلى الدول الأعضاء حول أدوات انفاذ القانون المبتكرة لمعالجة الهجرة غير النظامية حيث ضمت أكثر من ٦٠ مشاركا وخبيراً من ١٩ دولة و١٢ منظمة ومؤسسة معنية بالظاهرة مع التركيز على الجوانب المالية ، وأمن الوثائق ، واستخدام التكنولوجيا والأدوات الرقمية ، بالتعاون والشراكة كموضوع شامل.

وقد اجتمع المشاركون ضمن ورشة العمل بمقر الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد حيث وضعت خبراتها وقدراتها المعرفية لإنجاح أهداف المبادرة المصرية الأفريقية الأوروبية حيث أسست الشراكة المصرية مسارا مثمرا للحوار الأوروبى الأفريقى حول موضوعات الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر وغسل الأموال وذلك فى إطار التنفيذ لاستراتيجيتها الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية وفى ضوء الرئاسة المشتركة بين مصر وفرنسا للمبادرة التى تحولت إلى منصة للتعاون بين الدول على طول الخط الرابط بين منطقة القرن الأفريقى وأوروبا وخلال ورشة العمل ، تم استعراض الجهود الوطنية فى مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر من خلال إدراج هذه القضية كأحد المجالات الرئيسية لاختصاصات عمل هيئة الرقابة الإدارية طبقاً لقانون إنشائها والمعدل بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧ والذى أضاف لنطاق عملها نشاط مكافحة الاتجار بالبشر نظرا للارتباط الوثيق بين جريمتى الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر على النحو السابق ذكره وكذلك الربط بين ارتكاب جرائم الفساد وغسل الأموال ،حيث استطاعت الهيئة خلال الفترة السابقة تحقيق نجاحات عدة فى هذا المجال .

كما تم التأكيد على اهتمام هيئة الرقابة الإدارية بتعزيز الشراكة وتبادل الخبرات مع الدول الافريقية والأوروبية المعنية بالمبادرة كونها خطوة مهمة لدعم مسار الحوار الأوروبى الأفريقى حول موضوعات الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر مع إتاحة كافة ما تملكه الهيئة والأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد من إمكانات وخبرات ومعارف وكوادر مؤهلة لإنجاح أهداف المبادرة.

رئيس التحرير

ورشة عمل مواضيعية حول الأدوات المبتكرة لإنفاذ القانون للتصدي للهجرة غير النظامية

أدوات إنفاذ القانون المتطورة لمواجهة الهجرة غير الشرعية

السفير: إيهاب بدوي
مساعد وزير الخارجية للشئون متعددة الأطراف والأمن الدولي

تمثل الهجرة غير الشرعية تحديًا مشتركًا يحتاج لشراكات دولية، ولهذا فإن التعاون بين الدول الأعضاء فى عملية الخرطوم يشمل العديد من المجالات المتعلقة بالهجرة، التى يمكن أن تفيد وتعكس الفهم المشترك المتبادل بين كافة الدول.
أن الهجرة قضية عالمية تحتاج لحلول عالمية. حيث تم مؤخراً توقيع اتفاقية واعدة فى هذا الصدد لتعزيز مراقبة الحدود فى مصر بشكل رئيسي، ونحن نتطلع إلى القيمة الفنية والخبرة التى ستوفرها لنا سيفيبول .Civipol

يحظى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء فى عملية الخرطوم بأهمية قصوى نظرًا للطبيعة العابرة للحدود للهجرة غير الشرعية، والإقرار بأنه لا تستطيع أى دولة مواجهة الهجرة غير الشرعية بفعالية بمفردها بدون التعاون مع الشركاء الآخرين.

وتعتبر مواجهة تهريب المهاجرين من أهم القضايا التى تحظى باهتمام عالمى حقيقي، حيث يتأثر عدد كبير من البلاد بتهريب المهاجرين، وتشمل بلاد المنشأ، والعبور، والمقصد. حيث يسعى المجرمون لتحقيق الربح من خلال تهريب المهاجرين عبر الحدود وبين القارات، ويستغل المهربون الأعداد الكبيرة من المهاجرين الذين يكونون مستعدين للمخاطرة بحياتهم بحثًا عن حياة أفضل، بسبب صعوبة الوصول إلى القنوات الشرعية للهجرة.

وحسب ما ذكره مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة UNODC فإنه يوجد طريقان من طرق التهريب الرئيسية؛ يبدأ أحدهما من شرق وشمال وغرب إفريقيا ويمتد إلى أوروبا بينما يبدأ الآخر من أمريكا الجنوبية ويمتد إلى أمريكا الشمالية، وأنهما يحققان حوالى ٦,٧٥ مليار دولار كدخل سنوى لصالح المجرمين. ومن المرجح أن يكون الرقم العالمى أكبر من ذلك بكثير، حيث تشير الأبحاث الحديثة حول منطقة جنوب الصحراء فى إفريقيا إلى أن تهريب المهاجرين أصبح عملاً مربحًا بشكل متزايد، مما أدى لزيادة المنافسة على السيطرة على الطرق الرئيسية. كما تقوم مجموعات تهريب المهاجرين بالتحريض على الهجرة من مناطق جغرافية جديدة.

جهود حثيثة لمكافحة تهريب اللاجئين

ويجب أن نعترف بأن العديد من الدول بامتداد جانبى البحر الأبيض المتوسط بذلت جهودًا هائلة لمكافحة تهريب المهاجرين، ومع ذلك، فكلما أحكمت هذه الدول سيطرتها على الأمور، تطور مستوى الإجرام وتطورت أساليب الجماعات الإجرامية. وهذا ما يجعل افتتاح ورشة العمل لمناقشة هذه القضية وما تتطلبه المواجهة من تنسيق يأتى فى الوقت المناسب، لأنها بالفعل ضرورية للغاية. لعلنا نتفق أيضًا أن تهريب المهاجرين لا يمثل مشكلة أمنية من المنظور الضيق، حيث إنه يرتبط بمجموعة من عوامل الشد والجذب فى بلاد المنشأ والمقصد.

لقد برزت تحديات سياسية دراماتيكية فى منطقة الشرق الأوسط فى العقد الماضى نتج عنها نزوح غير مسبوق للبشر وفراغ أمنى فى العديد من البلدان، مما أدى إلى خلق بيئة مواتية بشكل كبير لشبكات التهريب الإجرامية. وقد ساهم الوضع الاجتماعى والاقتصادى المتردى فى العديد من البلاد الأفريقية فى نجاح سياسات تجنيد المجرمين من قبل تلك الشبكات الإجرامية.

فى الواقع، لن تكون التدابير الأمنية وحدها كافية لردع أو منع الناس من محاولة الهجرة بغض النظر عن المخاطر، إذا لم يجدوا البديل العملى للهجرة فى بلادهم. وبالتالي، فإن هناك حاجة ملحة لتكييف الإطار السياسى الخاص باستجاباتنا لتوفير مجموعة شاملة من الاستراتيجيات لمنع استغلال المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين وطالبى اللجوء من قبل مهربى البشر المجرمين.

أثناء ذلك، بقدر ما نحتاج لمواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية لتهريب المهاجرين بقوة، فإنه يجب إيلاء نفس القدر من الاهتمام لحماية الضحايا. فغالبًا ما يتعرض المهاجرون الذين يتم تهريبهم لسوء المعاملة والاستغلال، وتتعرض حياتهم للخطر: فقد يختنقون داخل الحاويات، أو يموتون فى الصحاري، أو يغرقون فى البحر أثناء تهريبهم من قبل المجرمين الذين يسعون لتحقيق الربح ويتعاملون معهم كبضائع.

الإطار المؤسسى والتشريعى المصري للتصدي للظاهرة

وهنا أود أن انتهز هذه الفرصة للتأكيد على السياسة والإطار المؤسسى والتشريعى الذى اعتمدته مصر لمكافحة الهجرة غير الشرعية.حيث تتعامل الحكومة المصرية مع قضايا الهجرة من خلال نهج شامل يضمن توفير الفرص لشبابنا فى بلادهم، بحيث يتم اتخاذ قرار الهجرة من جانبهم على أساس الاختيار وليس بسبب اليأس. لذلك، تهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ التى اعتمدتها الحكومة المصرية إلى خلق فرص عمل، وتخفيف حدة الفقر، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للفئات الأكثر ضعفاً، وتحقيق التنمية المستدامة. كما تعمل الحكومة المصرية على تعزيز الهجرة الآمنة والمنظمة؛ لأنها تؤمن أن توسيع المسارات الشرعية لخطط الهجرة وانتقال الأيدى العاملة يمكن أن يوفر للشباب فرصًا لكسب العيش على المستويين الإقليمى والعالمى.

وقد تم إحراز تقدم كبير فى مصر فى السنوات الأخيرة لتعزيز أطرها القانونية والمؤسسية لمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر داخل أراضيها. وكانت مصر من أوائل الدول فى المنطقة التى اعتمدت قانونًا يجرم تهريب المهاجرين عام ٢٠١٦. وتم تعديل هذا القانون منذ بضعة أشهر لفرض عقوبات أكثر صرامة فى حالة ارتكاب الجريمة من جانب شبكات عابرة للحدود الوطنية، أو إذا كان الضحايا من الأطفال. كما تم إنشاء خطوط المساعدة وآليات الإحالة لدعم الضحايا الذين تم استغلالهم، وخصصت الحكومة مأوى لاستضافة النساء، والفتيات المعرضات للخطر، وضحايا الاتجار.

وفقًا لإحصاءات المنظمة الدولية للهجرة، ارتفع عدد المهاجرين فى مصر من ٦ ملايين عام ٢٠١٨ إلى ٩ ملايين عام ٢٠٢٢، وذكر ١٦٪ من المهاجرين الذين قابلتهم المنظمة أنهم جاءوا إلى مصر لاستخدامها كدولة عبور إلى أوروبا، بشكل شرعى أو غير شرعى. وهذا يجعلنا نتخيل مدى تأثير ذلك على حدودنا

تتعامل الحكومة المصرية مع قضايا الهجرة من خلال نهج شامل يضمن توفير الفرص لشبابنا فى بلادهم، بحيث يتم اتخاذ قرار الهجرة من جانبهم على أساس الاختيار وليس بسبب اليأس. لذلك، تهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ التى اعتمدتها الحكومة المصرية إلى خلق فرص عمل، وتخفيف حدة الفقر، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للفئات الأكثر ضعفاً،

بالإضافة إلى ذلك، نظرًا لموقع مصر فى منطقة تواجه تحديات أمنية كبيرة أثرت على قدرة بعض الدول الأخرى على السيطرة على حدودها، فقد بذلت قوات حرس الحدود المصرية، وخفر السواحل جهودًا هائلة لمكافحة الشبكات الإجرامية العابرة للحدود المتورطة فى تهريب المهاجرين. كما يتم توفير التدريب المستمر وبناء القدرات لجميع السلطات الوطنية المسؤولة عن إدارة الحدود لتكون قادرة على أداء هذا الدور.

كما تجدر الإشارة إلى أنه وفقًا لإحصاءات المنظمة الدولية للهجرة، فقد ارتفع عدد المهاجرين فى مصر من ٦ ملايين عام ٢٠١٨ إلى ٩ ملايين عام ٢٠٢٢، وذكر ١٦٪ من المهاجرين الذين قابلتهم المنظمة أنهم جاءوا إلى مصر لاستخدامها كدولة عبور إلى أوروبا، بشكل شرعى أو غير شرعى. وهذا يجعلنا نتخيل مدى تأثير ذلك على حدودنا.

إيجاد الحلول من خلال التعاون المشترك

وفى هذا الاطار ، أرجو أن تساهم الجهود المشتركة للدول فى تعزيز القدرات الوطنية، ودعم الخبراء الذين سيكونون الفاعلين الرئيسيين داخل مؤسساتهم الوطنية لنقل المعرفة المكتسبة خلال الجلسات المختلفة المخطط لتقديمها فى ورشة العمل.

إننى على ثقة من أن تبادل المعرفة والخبرة بين البلدان فى منطقتينا سيثرى المناقشات، ويسمح لنا بالتعرف على التحديات والحلول لمواجهة هذه الجريمة، فضلاً عن تشجيع التعاون الثنائى والإقليمى فى المستقبل.خاصة وان هناك تحد كبير يؤثر فى مواجهة الجريمة حيث تحول الطبيعة السرية لتهريب المهاجرين دون فتح التحقيقات إلا عند لفت انتباه السلطات إلى حوادث محددة. ومع ذلك، من المهم أيضًا أن نضع فى اعتبارنا أنه نظرًا للأنماط المعروفة لمشاريع تهريب المهاجرين، قد تكون سلطات الشرطة والنيابة العامة فى وضع يمكنها من التعرف على الأنماط المشبوهة. وعند التعرف عليها، يمكن اتخاذ مثل هذه التدابير الاستباقية. فعلى سبيل المثال، من المرجح أن تكون معرفة أن عدد المهاجرين غير الشرعيين من جنسية معينة، المغادرين من دولة ساحلية، قد زاد بشكل كبير، موضع اهتمام الشرطة، حتى إذا لم يتم اعتراض أى سفن تنقل هؤلاء المهاجرين. فى مثل هذه الحالة، قد تراقب الشرطة عن كثب حركة المرور البحرية فى طرق/مناطق محددة، وتقوم باتصالات غير رسمية مع سلطات إنفاذ القانون فى بلد المنشأ أو بلد العبور وتستمر فى جمع المعلومات الاستخباراتية.

وتبرز التحقيقات فى تهريب المهاجرين تحديات عديدة. أولا وقبل كل شيء، أن «البضاعة» التى يتم تهريبها هى البشر. كما يجب ضمان الحفاظ على حياة وسلامة المتورطين (ليس فقط المهاجرين المهرَّبين) بالإضافة إلى ذلك، فإن طابع هذه الجريمة العابرة للحدود الوطنية يعنى أنه من المحتمل العثور على جزء من الأدلة ذات الصلة فى الخارج، وهذا يقتضى أن يتم التعاون بين جميع الدول كأمر أساسى. ومع ذلك، قد تكون الدول غير قادرة على التعاون أو غير راغبة فى التعاون وتشمل التحديات الأخرى إحجام الشهود عن الإدلاء بشهاداتهم ضد المهربين خوفًا من الانتقام بالإضافة إلى صعوبات التكيف مع التغييرات فى أساليب عمل الجماعات الإجرامية المنظمة (مثل استخدام طريقة الدفع من خلال الحوالة بدلاً من الأنظمة المصرفية الرسمية.

الحاجة إلى التعاون الدولى (حالة النمسا)

مارتينا بيرجر
مسئولة ملف الهجرة والتعاون الدولي
وزارة الداخلية -النمسا

ربما يبدو بيان مايكل سبيندليجر المدير العام للمركز الدولى لتطوير سياسات الهجرة، الذى أدلى به فى مؤتمر الهجرة فى فيينا ٢٠٢٢، بالنسبة للمتابعين لجدول الأعمال الدولى للهجرة، بيانًا قويًا أكثر من كونه دعوة للانتباه. فقد بدأ هذا المسار بالنسبة للاتحاد الأوروبى قبل الحرب فى أوكرانيا، وحتى قبل أزمة اللاجئين فى عام ٢٠١٥.

كان ذلك فى مدينة تامبيرى الفنلندية، حيث اجتمعت الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى منذ ٢٣ عامًا، وقامت بتحديد مستقبل سياسات الهجرة واللجوء الأوروبية. كان هذا هو الوقت الذى واجهت فيه أوروبا ما كان يعتبر آنذاك أكبر أزمة لاجئين منذ الحرب العالمية الثانية. وشددت قمة تامبيرى فى بيانها الختامي، والذى تبناه المجلس الأوروبى فى أكتوبر ١٩٩٩، على الحاجة إلى إقامة شراكات وتعاون أقوى مع دول أخرى من خارج الاتحاد الأوروبى فى مجال إدارة تدفقات الهجرة. كان بيان تامبيرى تصريحا واضحا بأنه لا يمكن لأى دولة إدارة مشكلة الهجرة بدون التعاون الدولى.

ومع ذلك، فقد ظل التقدم فى الكثير من التزامات قمة تامبيرى محدودًا. وأصبح هذا واضحًا فى عامى ٢٠١٥ و٢٠١٦، حيث كافح الاتحاد الأوروبى لإدارة أكبر تدفق للمهاجرين منذ تفكك يوغوسلافيا فى أوائل التسعينيات.

وقد أدى ما عرف بأزمة اللاجئين فى ٢٠١٥ إلى وضع النظام الذى ظل الاتحاد الأوروبى يبنيه على مدى السنوات العشرين الماضية موضع التساؤل. وأظهر كل من عامى ٢٠١٥ و٢٠١٦ لأوروبا أنها لم تكن مستعدة لمواجهة تحديات الهجرة المعاصرة، وإظهار القدرة على مواجهة الأزمات، وأنه ما زال هناك الكثير من العمل الذى يجب القيام به.

فى الفترة من ٥ سبتمبر حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، سافر حوالى ٨٠٠،٠٠٠ شخص إلى النمسا أو عبر حدودها عبر المجر أو سلوفينيا. وفى ٢٧ أغسطس ٢٠١٥، تم اكتشاف ٧١ جثة فى شاحنة فى باراندورف/بورجنلاند بعد عملية تهريب من المجر. وقد لقيت مأساة هذه الخسارة البشرية صدى هائل فى النمسا، حيث اجتمع المجتمع المدنى فى جميع أنحاء النمسا لدعم استقبال اللاجئين والمهاجرين بروح من التضامن، وفى الوقت نفسه كان أبناء المجتمع محطمين لأنهم كانوا شهود عيان على نظام غير عادل.

فى الواقع، لم يكن هناك عام آخر أكثر نجاحًا للمهربين من عام ٢٠١٥، من حيث تحقيق العائدات من أنشطة التهريب. ففقًا

ترى النمسا، مثلها فى ذلك مثل مصر، أن التعاون الدولى فى قضايا اللجوء أمر بالغ الأهمية

لوكالة الشرطة الأوروبية Europol، دخل أكثر من مليون مهاجر الاتحاد الأوروبى بشكل غير قانونى فى عام ٢٠١٥. واستخدم حوالى ٩٠ فى المائة من هؤلاء الأشخاص الخدمات التى يقدمها المهربون. وهناك اعتقاد أن شبكات تهريب المهاجرين قد حققت عائدات تراوحت بين ثلاثة وستة ملايين يورو فى عام ٢٠١٥ وهو ما يعادل تقريبًا عائدات تجارة الأسلحة أو المخدرات. ١

ووفقًا لوكالة الشرطة الأوروبية Europol، فإن أنشطة الهجرة تعتبر الأنشطة الأسرع نموًا؛ حيث حققت النمو الأكبر فى أوروبا منذ عام ٢٠١٥. ٢ وهذا يوضح الأهمية الكبيرة للتحالفات فى مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، مثل تهريب البشر أو الإتجار بالأشخاص.

وفى عام ٢٠١٦، افتتحت دائرة المخابرات الجنائية النمساوية (BK) مكتب العمليات المشتركة الجديد (JOO) فى فيينا لمكافحة تهريب البشر، والإتجار بهم. ويعمل مكتب العمليات المشتركة كمنصة عمليات إقليمية للتحقيقات الدولية فى عمليات تهريب المهاجرين التى تقوم بها عصابات الجريمة المنظمة. وأثناء مراحل التحقيق الحاسمة فى العمليات، يهدف مكتب العمليات المشتركة إلى إشراك محققين دوليين من أجل العمل بشكل تعاونى فى تلك القضايا، ويتم إشراك المحققين الأجانب بشكل مستمر على أساس العمليات. وكان العامل الرئيسى وراء ذلك هو القضية المذكورة أعلاه الخاصة بعدد ٧١ جثة، التى تم العثور عليها فى شاحنة تبريد على الطريق السريع الشرقى رقم A٤ بالقرب من باراندورف/ بورجنلاند فى شهر أغسطس ٢٠١٥. حيث أظهرت هذه القضية مدى أهمية التعاون السريع بين أجهزة الشرطة الدولية فى حل القضايا من هذا النوع. فمن خلال التعاون طويل الأمد مع السلطات المجرية

والبلغارية، تم اعتقال أول شخص بعد ساعات قليلة فقط من اكتشاف الجثث فى الشاحنة. وبعد ثلاثة أيام، تم اعتقال ستة أشخاص مشتبه بهم لاحتمال تورطهم فى القضية، وهم رجل أعمال بلغارى وخمسة مواطنين مجريين. وشاركت وكالة الشرطة الأوروبية أيضًا فى التحقيقات. وربما كان الدافع لإنشاء مكتب التحقيق الجديد فى النمسا هو موقع النمسا الاستراتيجى وخبرتها فى التعاون مع دول البلقان.

إن الأساس القانونى للتعاون عبر الحدود هو اتفاقية التعاون بين أجهزة الشرطة فى جنوب شرق أوروبا (PCC SEE). حيث تسمح هذه الاتفاقية متعددة الأطراف لدول البلقان بالتعاون مع قوات الشرطة من دول الاتحاد الأوروبى على مستوى العمليات. وتمثل هذه الاتفاقية أهم الأسس القانونية متعددة الأطراف للتعاون الشرطى فى العمليات مع دول جنوب شرق أوروبا فى مجالات الهجرة، والجريمة المنظمة، والإرهاب، والتطرف.

ونظرًا لكونه عنصرًا داعمًا للتعاون الشرطى عبر الحدود، فقد أثبت مكتب العمليات المشتركة النمساوى الجديد أنه لعب دوراً كبيراً فى مجال مكافحة تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر كما ساعد على رفع قدرات النمسا فى التعاون الدولى بشكل كبير. فالتعاون الدولى ليس مجرد معادلة رابحة، بل ضرورة لمواجهة تلك الأنشطة التى لا تعترف بالحدود بين الدول.

الأرقام تتحدث عن نفسها: فيما بين يومى ٢٤ و٣٠ أكتوبر ٢٠٢٢، اتحدت ٢٨ دولة أوروبية بهدف مواجهة تهريب المخدرات، والإتجار فى الأسلحة النارية، وتهريب المهاجرين، والإتجار بالبشر، فى مجال الإتجار بالبشر.

شارك ١٨,٤٣٠ ضابطًا، وتم اعتقال ٢٥٤ شخصًا، وكان هناك ٩١٠ من الضحايا المحتملين، بالإضافة إلى ١١٥ مهربًا مشتبهًا به. قامت النمسا وإسبانيا بالتنسيق فى هذين المسارين من الأنشطة، وشمل ذلك عمليات تفتيش مكثفة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبى بالإضافة إلى العمليات الخاصة.

خلال ٢٠٢٢، تلقت النمسا العدد الأكبر من طلبات اللجوء فى الاتحاد الأوروبى بعد قبرص مقارنةً بعدد سكانها. بالإضافة إلى ذلك، تمت استضافة حوالى ٥٥,٨٠٠ لاجئ أوكراني، معظمهم من النساء والأطفال، فى النمسا من خلال وضع الحماية المؤقتة

كما تم خلال مؤتمر منتدى سالزبورج الوزارى المنعقد يومى ٢٢ و٢٣ يوليو ٢٠٢٠ اعتماد "إعلان فيينا بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية بشكل فعال بامتداد طريق شرق البحر الأبيض المتوسط"، وتم إنشاء منصة التنسيق المشترك "JCP". كما يلعب "منتدى سالزبورج" أيضًا دورًا مهمًا بالنسبة للنمسا؛ حيث تطور ليصبح أهم شراكة أمنية إقليمية، كما يعد منصة مهمة للتعاون متعدد الأطراف فى قضايا الأمن الإقليمي، خاصةً وأن النمسا تتحمل العبء الأكبر بسبب دخول الهجرة غير الشرعية إلى أراضيها عبر طريق شرق البحر الأبيض المتوسط الذى يمر عبر دول غرب البلقان.

كما يتضمن إطار عمل منصة التنسيق المشترك المساهمة فى تطوير التعاون فى العمليات من حيث إدارة الهجرة الإقليمية على أساس أربع ركائز: اللجوء، وإدارة الحدود، والعودة، ومكافحة تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر. وقد بدأت منصة التنسيق

من أهم الطرق التى عززت بها جمهورية النمسا دورها فى التعاون الدولى هى مشاركتها النشطة فى حوارات الهجرة مثل عملية الخرطوم وعملية الرباط حيث توفر العمليات الإقليمية منتدىً قيّمًا لتسهيل تبادل المعلومات وفرصةً لتوثيق المشاركة والتعاون بين إفريقيا وأوروبا

المشترك أنشطتها فى الأول من يناير عام ٢٠٢١، وسرعان ما قامت بإجراء اتصالات مع المفوضية الأوروبية ووكالات الاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء المهتمة، والمنظمات الدولية، والشركاء فى منطقة غرب البلقان.٦ ومن خلال مطابقة الاحتياجات الخاصة بالعمليات لدول غرب البلقان مع العروض المحتملة للمانحين، وتحليل وضع التطورات الجديدة لضمان الاستجابة السريعة، فإن منصة التنسيق المشترك لديها القدرة على تلبية الطلبات بامتداد الطريق، بمجرد ظهورها. وتظهر تجارب منصة التنسيق المشترك حتى الآن، أن النهج الشامل يضمن أيضًا المرونة فى مواجهة التطورات الخارجية مثل الأوبئة، أو حالات الصراع الجديدة. فدائما ما يكون التعاون الحكومى الدولى عنصرًا أساسيًا فى العمل المشترك.٧

ترى النمسا، مثلها فى ذلك مثل مصر، أن التعاون الدولى فى قضايا اللجوء أمر بالغ الأهمية. فمنذ دخول اتفاقية جنيف للاجئين حيز التنفيذ، أوفت النمسا بأمانة بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، وكذلك بموجب الميثاق العالمى بشأن اللاجئين. كما أن هناك العديد من المبادئ العليا التى تم تبنيها فى تامبيري، تماشياً مع الميثاق العالمى بشأن اللاجئين، الذى يتمثل أحد أهدافه الرئيسية فى تخفيف الضغط على البلدان المضيفة، يتوقع البرنامج الحكومى للنمسا ٢٠٢٠-٢٠٢٤ تعزيز الحماية فى المنطقة، والحد من الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية، وإقامة شراكات خاصة بالهجرة مع البلدان ذات الصلة كأولويات رئيسية.

منذ المنتدى العالمى الأول للاجئين فى ديسمبر ٢٠١٩، زادت النمسا من قيمة مساهماتها المالية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR إلى أكثر من ١٠ ملايين يورو فى عام ٢٠٢٠، وأكثر من ٢٠ مليون يورو فى عام ٢٠٢١، وهو رقم قياسى لبلدنا. ومن خلال منح الحماية الدولية لعدد يصل إلى حوالى ١٦٠,٠٠٠ شخص منذ عام ٢٠١٥، تظل النمسا من بين

الأرقام تتحدث عن نفسها: فيما بين يومى ٢٤ و٣٠ أكتوبر ٢٠٢٢، اتحدت ٢٨ دولة أوروبية بهدف مواجهة تهريب المخدرات، والإتجار فى الأسلحة النارية، وتهريب المهاجرين، والإتجار بالبشر. فى مجال الإتجار بالبشر، وشارك ١٨,٤٣٠ ضابطا، وتم اعتقال ٢٥٤ شخصًا، وكان هناك ٩١٠ من الضحايا المحتملين الإضافة إلى ١١٥ مهربًا مشتبهًا به

الدول الأوروبية التى تستضيف أكبر عدد من اللاجئين مقارنةً بعدد سكانها.٨ وخلال عام ٢٠٢٢، تلقت النمسا العدد الأكبر من طلبات اللجوء فى الاتحاد الأوروبى بعد قبرص مقارنةً بعدد سكانها. بالإضافة إلى ذلك، فقد تمت استضافة حوالى ٥٥,٨٠٠ لاجئ أوكراني، معظمهم من النساء والأطفال، فى النمسا من خلال وضع الحماية المؤقتة.

من أهم الطرق التى عززت بها جمهورية النمسا دورها فى التعاون الدولى هى مشاركتها النشطة فى حوارات الهجرة مثل عملية الخرطوم وعملية الرباط، حيث توفر العمليات الإقليمية منتدىً قيّمًا لتسهيل تبادل المعلومات وفرصةً لتوثيق المشاركة والتعاون بين إفريقيا وأوروبا. إن المساهمات القوية لمصر، وخاصة فى عملية الخرطوم، موضع تقدير كبير.

كما أوضحت فى الاقتباس فى بداية هذا البيان، لا يمكننا دائمًا التنبؤ بالتحديات التى ستنجم عن اتجاهات الهجرة وحالات الصراع. ومع ذلك، فقد أكدت لنا تجارب الماضي: إذا اتجهت الدول للتعاون مع بعضها البعض، نظراً لأنه من المستحيل أن تستطيع أية دولة التصرف بفعالية بمفردها، فإن ذلك يزيد من إمكانات الهجرة، مع تقليل تحدياتها إلى الحد الأدنى.

للتواصل مع
هيئة الرقابة الإدارية

موقع الهيئة الإلكترونى:

www.aca.gov.eg

للتواصل مع مسئولى الهيئة بالمقر الرئيسى أو المقار الفرعية:

يراجع موقع الهيئة الإلكترونى

الاتصال على الخط الساخن رقم:

16100

البريد المصرى / التلغراف

موقع الهيئة على مواقع التواصل الإجتماعى:

facebook/ACAEGYPT

فاكس المقر الرئيسى للهيئة:

0222915403

فاكسات المقار الإقليمية بمكاتب الهيئة بالمحافظات : يراجع موقع الهيئة الإلكترونى

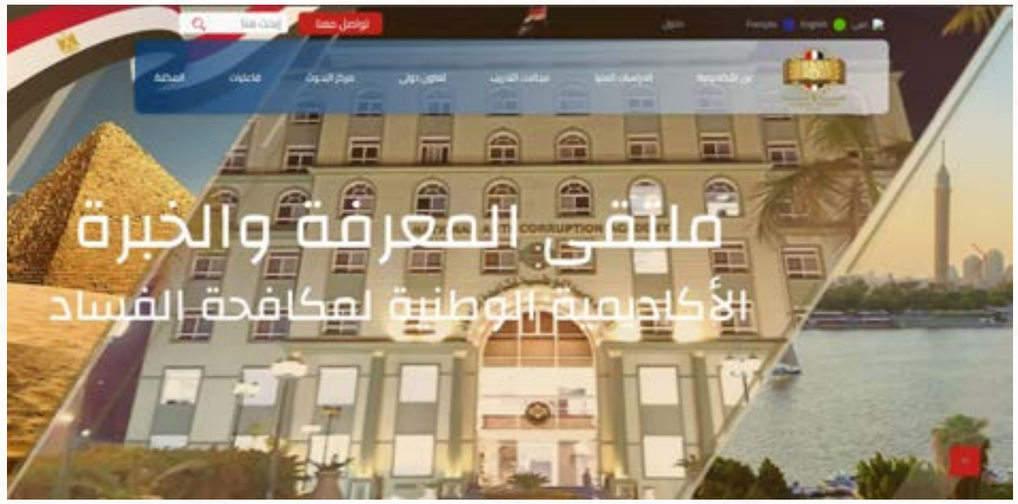

الالتزام بالتميز
COMMITTED TO EXCELLENCE

للتواصل مع مسئولى الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد:

يراجع موقع الأكاديمية الإلكترونى

academy.aca.gov.eg

للتواصل مع الأكاديمية عبر البريد الإلكترونى:

national.anticorruption.academy@aca.gov.eg

للتواصل مع المجلة عبر البريد الإلكترونى:

Damir_alwatan@aca.gov.eg

USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE

مصر دائماً
الرقابة الإدارية
الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد
EACA

٤٣

مصر - دائماً
الرقابة الادارية
الأكاديمية الوطنية
لمكافحة الفساد
EACA
مركز بحوث ودراسات منع ومكافحة الفساد
CRSPCC